الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم: التاريخ

رقم: .....

تحت عنوان:

الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري في الفترة ما بين 1945-1954

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

من إعداد:

– عباسي عطية

تحت إشراف:

– د. مرزقلال ابراهيم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. بومولة نبيل	محمد بوضياف – المسيلة –	رئيسا
د. مرزقلال ابراهيم	محمد بوضياف – المسيلة –	مشرفا ومقررا
د. بن محمد	محمد بوضياف – المسيلة –	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم: التاريخ

رقم: .....

تحت عنوان:

الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري في الفترة ما بين 1945-1954

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

من إعداد:

– عباسي عطية

تحت إشراف:

– د. مرزقلال ابراهيم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. بومولة نبيل	محمد بوضياف – المسيلة –	رئيسا
د. مرزقلال ابراهيم	محمد بوضياف – المسيلة –	مشرفا ومقررا
د. بن محمد	محمد بوضياف – المسيلة –	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

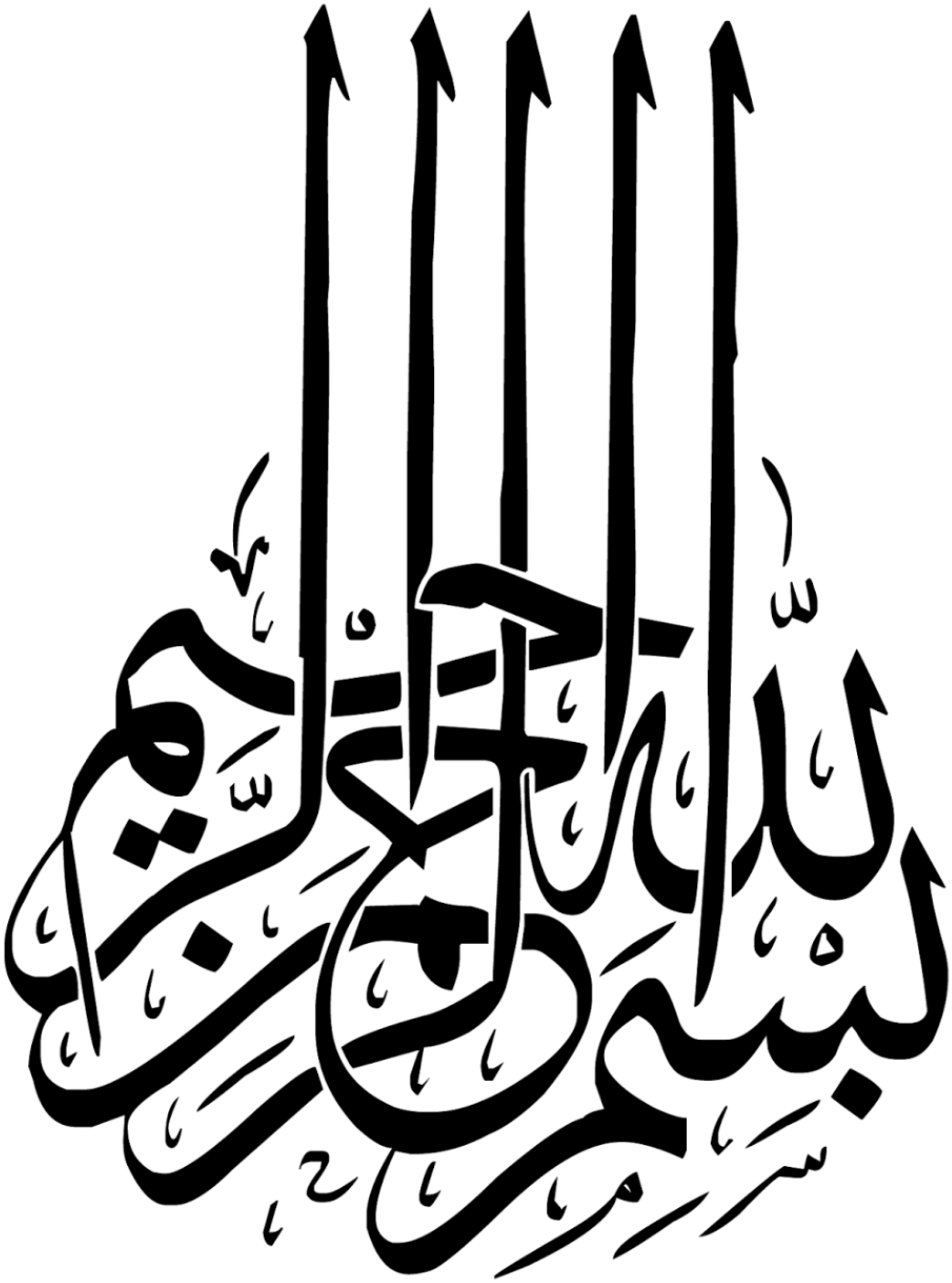
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين، عملا لقوله تعالى ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ سورة ابراهيم (07)

اتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان للأستاذ الدكتور مرزقلال ابراهيم الذي شرفني بقبوله الاشراف على هذه المذكرة وعلى دعمه وكذا تواضعه في التعامل معي.

كما اتوجه بالشكر الجزيل الى الاستاذ والصديق تحيى سيف الاسلام معيزة الذي ساعدني كثيرا في اتمام هذا العمل

كما اتوجه بجزيل الشكر الى جميع الأساتذة الكرام الذين درسوني طوال مسيرتي الدراسية.

إهـــــداء

اتقدم بثمرة جهدي هذه الى الوالدين الذين كان دعائهما لي سندا ولا زال لطريقي نبراسا ، الى الذين سهلا لي سبل العلم والمعرفة، الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما .

كما اتقدم بهذا الاهداء الى جميع الاقارب والاصدقاء الذين لطالما أحبوني وشجعوني على المثابرة وفرحو دائما لنجاحي .

الى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة

فهرس المحتوى:

شكر وتقدير	I
الاهداء	II
فهرس المحتوي	III
قائمة الجداول	V
فهرس الاعلام	VI
فهرس المصطلحات	VII
الملخص	VIII
مقدمة	أ
الفصل الاول : الأحوال الديمغرافية في الجزائر 1945-1954	01
المبحث الاول : مراحل استقرار المستوطنين الاوروبيين بالجزائر	01
المبحث الثاني : التطور الديمغرافي للمستوطنين الاوروبيين	05
المبحث الثالث : التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين	08
المبحث الرابع : العلاقة الاجتماعية بين المستوطنين والسكان الجزائريين	12
الفصل الثاني : المشاكل الاجتماعية للشعب الجزائري	19
المبحث الاول : البطالة	20
المبحث الثاني : ازمة السكن	24
المبحث الثالث : الوضع الصحي	27
المبحث الرابع : التعليم	30
الفصل الثالث : الهجرة الداخلية والخارجية	35
المبحث الاول : اسباب الهجرة الداخلية وتطورها	36
المبحث الثاني : الاوضاع المادية والاجتماعية للمهاجرين نحو المدن	38

المبحث الثالث : اسباب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وتطورها	42
المبحث الرابع : المشاكل المادية والاجتماعية للمهاجرين الجزائريين بفرنسا	46
الخاتمة	52
قائمة المصادر والمراجع	56

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور وانتقال السكان الجزائريين الى المدن الحضارية في الفترة بين 1948-1954.	11

فهرس الاعلام:

اسم الشخصية	نبذة عنه
المارشال بيجو	هو الجنرال بيجو ولد سنه 1784 وتوفي بباريس سنة 1849 حارب قبل مجيئه الى الجزائر في اسبانيا مشتهر بالعنف والاجرام
الجنرال كاترو	عسكري وسياسي فرنسي ولد سنه 1877 وتوفي سنه 1969، عمل كدبلوماسي في الحربين العالميتين
الحاكم ايف شانتينو	صاحب الثقافة العالمية والتفكير الحر صاحب المشروع الاصلاحي، وقف كل المعمرين ضده واتهموه بالتعاطف مع الجزائريين
الحاكم ايدموند	حاكم قدم للجزائر لخلافة شانتينيو، بحيث قدم ليحكم الجزائر وفق اهواء المعمرين
شارل ديغول	جنرال و رجل سياسي فرنسي رئيس الجمهورية الفرنسية الاسبق، ألف عدة كتب ذات مواضيع سياسية وعسكرية

فهرس المصطلحات:

المصطلح	تعريفه
الكولون	ضابط في الجيش الفرنسي عين كحاكم في الجزائر اثناء وجود الاستعمار الفرنسي
مرض الفيلوكسيرا	مرض اصاب الحقول الفرنسية والمتسبب في هجره الفرنسيين نحو الجزائر
وباء التيفوس	هو داء معدي ينتقل من شخص لشخص اخر عن طريق قمل الجسم، تعرف اعراضه بالصداع الشديد والحمى والطفح الجلدي
مرض التراخوما	هو مرض يصيب العين سبب عدو وهي المسؤولة عن العمى وضعف البصر، تنتشر العدوى عن طريق اليدين والملابس والفراش
مرض الزهري	انتشر وسط المهاجرين الجزائريين في فرنسا نتيجة الاتصالات الجنسية الطائشة الغير شرعية
مرض الكوليرا	هي الامراض المعوية المعدية التي تسببها سلالات جرثومة تنتقل الى البشر عن طريق تناول طعام او شرب مياه ملوثة
سكان الالزاس واللورين	هم سكان اقليم فرنسي متنازع عنه بين المانيا و فرنسا يمتاز سكانهما بالتنوع العرقي و الثقافي الكبير
جمعية حركة الكفاح	هي جمعية اوروبية جزائرية انشأت سنة 1950 هدفها الدفاع عن حق الجزائريين والاوروبيين في السكن في حد سواء

الملخص:

تدور الرسالة حول الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري في الفترة الأخيرة التي سبقت الثورة، حيث تم التطرق إلى الأحوال الديمغرافية للشعبين الجزائري والأوربي ثم مشاكل المجتمع الجزائري كأزمة السكن، الوضع الصحي، مشكلة البطالة والواقع التعليمي خلال الفترة (1945 – 1954) مع التطرق إلى الواقع العام الذي عاشته المرأة كطرف فعال في المجتمع ثم تم الحديث في الفصل الثالث عن هجرة سكان الريف نحو المدن الكبرى وبداية ما عرف بظاهرة التحضر الجديدة وأخيرا هجرة الجزائريين نحو الخارج مع أهم المشاكل التي تعرضوا اليها في المهجر.

Sommaire :

Le mémorandum tourne autour des conditions sociales du peuple algérien dans la dernière période avant la révolution, comme les conditions démographiques des peuples algérien et européen, puis les problèmes de la société algérienne, tels que la crise du logement, la situation sanitaire, le problème du chômage et la réalité éducative pendant la période (1945-1954) ont été traités tout en tenant compte de la réalité générale que Les femmes le vivaient en tant que partie active de la société. Puis, dans le troisième chapitre, il a été question de la migration de la population rurale vers les grandes villes, du début de ce qu'on appelait le nouveau phénomène de l'urbanisation, et enfin de la migration des Algériens à l'étranger, ainsi que des problèmes les plus importants auxquels ils étaient confrontés dans la diaspora.

مقدمة

مقدمة:

بعد دخول فرنسا الى الجزائر يوم 14 جوان 1830 واعلان سيطرتها على الجزائر وتحقيق حلم ملوك فرنسا في تحطيم القوة الحربية الجزائرية، اغتنمت الادارة الفرنسية الفرصة وقامت بتحويل بعض من سكانها الغير مرغوب فيهم الى الجزائر وخاصة انها كانت مقتنعة بأن الاستعمار الناجح للشعوب لا يكون الا بواسطة سياسة الاستيطان، وانطلاقا من هذه الفكرة شرعت فرنسا في تطبيق سياسة الاستيطان بطريقة محكمة بحيث صادرت الأراضي الفلاحية الخصبة وطردت الفلاحين منها لتمنحها للمستوطنين وقد شجعت هذه السياسة سكان فرنسا بالالتحاق بالجزائر وكذا بعض سكان دول اوروبا على النزوح نحو الجزائر بهدف تكوين ثروة طائلة استحال عليهم تحقيقها بأوروبا.

وكنتيجة للاستيطان شهدت الجزائر تدفقا متواصلا لأجناس اوربية تختلف في طرق فكرها وعقائدها ومنها تشكل مجتمع اوربي لا يؤمن الا بالدفاع عن مصالحه، وهذا الشيء الذي أدى بهم بالاصطدام بالمجتمع الجزائري، كما ان اهتمام فرنسا بالمستوطنين واهمالهم للجزائريين ادى الى انهيار الوضع الاجتماعي الجزائري عكس الوضع الاجتماعي لدى المستوطنين.

اهمية الموضوع :

يتناول هذا الموضوع الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري في الفترة ما بين 1945-1954 وهو ذو اهمية خاصة باعتباره يزيح الغبار عن كثير من الأحداث التاريخية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال المرحلة المدروسة كما انه يصور التجريح الاجتماعي الذي تعرض له الشعب الجزائري من طرف المستوطنين، كما يصور هذا البحث الوضع الاجتماعي المزري الذي مر به الجزائريون خلال تلك الفترة كما ان هذا الموضوع يهدف الى ابراز المشاكل الجوهرية للشعب الجزائري والتجريح الاجتماعي الذي تعرض له.

اهداف الدراسة:

يمكن ذكر أهم الأهداف في:

- إبراز اهم المشاكل التي تعرض لها الشعب الجزائري في الحقبة الاستعمارية.
- تشخيص ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية.

اسباب اختيار الموضوع:

تعود اسباب اختيار الموضوع إلى:

- ميولي الشخصي إلى مثل هذه المواضيع.
- ارتباط الموضوع وفترته الزمنية بالتخصص.
- اثراء المكتبة بهذا الموضوع لكونه غير متداول كثيرا، ومن أجل مساعدة الطلبة في بحوثهم ودراساتهم.

الاشكالية:

كيف كانت الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري إبان الاستعمار الفرنسي في الفترة ما بين 1945-1954؟

الإطار المكاني والزماني للموضوع:

لم يركز هذا الموضوع عن جهة او اقليم او منطقة معينة من القطر الجزائري وانما كان الاطار المكاني للموضوع مركزا على معظم القطر الجزائري وذلك لإظهار التجريح الاجتماعي الذي تعرض له الشعب الجزائري كله، اما الاطار الزماني فقد تم حصره ما بين سنة 1945 التي تعتبر نقطة تحول هامة في منطق تعاملات الجزائريين مع الادارة الفرنسية بالإضافة انه يمثل نهاية الحرب العالمية الثانية وتغير موازين القوى في العالم وبين سنة

1954 والذي يمثل تاريخ اندلاع الثورة التحريرية الكبرى التي ادخلت كل الشعب الجزائري في ثورة استمرت سبع سنوات ونصف ومنه انجبت الاستقلال.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي باعتبار ان الموضوع يمثل لوحة احصائية للوضع الاجتماعي للشعب الجزائري، كما تم الاعتماد على منهج تحليلي يعتمد تارة على المقارنة وتارة اخرى على النقد والتقييم للسياسة الاستعمارية بالجزائر.

هيكل الدراسة:

قسم البحث الى ثلاثة فصول، مقدمة، خاتمة، بحيث تناول الفصل الاول الأحوال الديمغرافية في الجزائر من سنة 1945 الى سنة 1954 وفيه تطرقنا الى مراحل استقرار المستوطنين الاوربيين بالجزائر ثم التطور الديمغرافي للمستوطنين الاوربيين، كما تطرقنا الى التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين ثم ختمنا الفصل الاول بلمحة عن العلاقة الاجتماعية بين المستوطنين والسكان الجزائريين.

أما الفصل الثاني فاخترنا له عنوان المشاكل الاجتماعية للشعب الجزائري وقد ركزنا فيه على شرح المشاكل الجوهرية التي كان يعاني منها المجتمع الجزائري في تلك الفترة والمتمثلة اساسا في مشكلة البطالة ثم ازمة السكن التي مست الجزائريون دون الاوربيين ثم تم التطرق الى تدهور الوضع الصحي وتم ختم الفصل بمشكلة التعليم.

وجاء الفصل الثالث بعنوان الهجرة الداخلية والخارجية وفيه تم التطرق الى ذكر اسباب انتقال اغلب المجتمع الريفي الى المدن ثم أشرنا الى الوضع المادي والاجتماعي للمهاجرين نحو المدن ثم تحدثنا عن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا واسبابها وكذا تطورها، ثم ختمنا الفصل الثالث بالحديث عن اهم المشاكل المادية والاجتماعية التي واجهها المهاجرين الجزائريين في فرنسا.

وقد جاءت الخاتمة على شكل خلاصة لنتائج المذكرة واستنتاجات عامة لما توصلنا اليه من نتائج للفصول المدروسة في المذكرة.

مصادر البحث:

اعتمد في هذ البحث على جملة من المصادر والمراجع تتمثل في بعض الكتب والوثائق والمنشورات والمقالات والتي تغطي بالخصوص فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، اما من بين المصادر الأساسية المعتمد عنها هي الأشرف مصطفى في كتابه الجزائر الامة والمجتمع وكذا كتاب في الجزائر يتكلم السلاح لمؤلفه بريستير ايفه، احمد توفيق المدني في كتابه هذه هي الجزائر وكذا كتاب الجزائر الثائرة لغليسبي جوان، كما اعتمدت على كتاب الكفاح القومي والسياسي لصاحبه ابن العقون كما تم الاعتماد على بعض الوثائق مثل وثيقة دراسة ديمغرافية للشعب الجزائري والتي تعود الى جاك بريل، اما من اهم المراجع الاساسية المعتمد عنها كتاب العمال الجزائريون في فرنسا لمؤلفه بوحوش عمار وكذا كتاب سياسة التسلط الاستعماري ليحي بوعزيز، وكذلك كتاب تاريخ الجزائر الحديث لجغلول عبد القادر وكذا كتابه الاخر بعنوان المرأة الجزائرية، كتاب الاستعمار الفرنسي في الجزائر لعدي الهواري بالإضافة الى مقالات وملتقيات عالمية.

الصعوبات:

اما بخصوص الصعوبات التي لا يكاد يخلو منها أي بحث هي صعوبة الحصول على مصادر البحث وخاصة الوثائق التي هي اهم مصدر لكتابة بحثنا لكون اغلبها متواجدة في فرنسا وكذا صعوبة او انعدام التنقل بين الجامعات والمكتبات الجامعية بسبب تصادفنا مع ازمة وباء كورونا الذي ادى الى شل وغلق جميع المكتبات والجامعات مما صعب علينا الاستعانة ببعض الكتب والمذكرات قصد الاستفادة والاعانة، كما يضاف الى ذلك نقص المادة العلمية العربية المهتمة بهذا الموضوع.

الفصل الأول:

الأحوال الديمغرافية في الجزائر

1945—1954

المبحث الأول: مراحل استقرار المستوطنين الأوروبيين بالجزائر:

ان تاريخ التواجد الاوروبي في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا مع عملية الاحتلال التي تمت في صيف 1830، واذا ما تطرقنا بسرعة الى تاريخ استقرار السكان الاوروبيين في الجزائر او بالأحرى بداية نزوحهم نحو الجزائر فإننا نلاحظ التزايد الطبيعي لهم حتى سنة 1936 ثم بدأت في التراجع بعد هذا التاريخ لأسباب سياسية، وقد حل بعدها النازحون الجدد بالجزائر القادمين معظمهم من فرنسا واسبانيا وايطاليا ومالطا وسويسرا والمانيا، حيث شكلوا مجتمع اوروبي خليط الثقافات والمعتقدات وقد كانت الجزائر البلد الوحيد من بلدان شمال افريقيا التي يوجد فيها اكبر نسبة من الاوروبيين[1].

عرفت عملية استقرار المستوطنين الاوروبيين بالجزائر أربع مراحل مهمة بحث تمتد المرحلة الاولى منها من سنة 1830 الى 1851، بحيث شاهدت فيها الهجرة الاوروبية تطورا سريعا وبصورة جدية وخاصة مع بداية تحول المنشآت العمرانية بالعاصمة الى الطابع الاوروبي.

وبالأرقام فقد قدرت الاحصائيات عدد الاوروبيين بالجزائر سنة 1831بحوالي 3200 نسمة ليرتفع سنة 1833 الى 7800 اوروبي ليصل سنة 1847 الى حوالي 10000 اوروبي وذلك بسبب بداية الاستيطان الفعلي وذلك بعد القضاء على مقاومة الامير عبد القادر من طرف السلطة الفرنسية ليتم بعدها فتح الباب امام كل من اراد الهجرة الى الجزائر مع بقاء نفس الاغراءات المادية والحوافز المالية[2].

وكان المارشال بيجو اقتنع بسياسة الاستيطان الفعلي وشرع في تطويرها منذ عام 1841 وقد كان ذلك بهدف اسكات المعارضين الفرنسيين بباريس حول عدم قدرة الجيش الفرنسي

[1]Larnaude, Algerie, 1er edition, Edition Berger levroult, France, 1950, p 140.

[2]Op. cit, p 109.

على القضاء على الثوار بقيادة الامير عبد القادر وفي هذا الإطار يقول بيجو عن سياسة الاستيطان: "...ان الذين لم يستطيعوا اداء واجباتهم بفرنسا قد جاءوا الى الجزائر بحثا عن الثروة، وإننا بحاجة الى عمال وفلاحين لهذه الارض..."[1]

ونلاحظ ان عملية الهجرة خلال هذه المرحلة قد عرفت تراجعا بعد سنة 1847 وذلك بعد استقالة المارشال بيجو من القيادة بسبب الضائقة المالية وظهور مرض الكوليرا في الجزائر الذي ادى الى هلاك حوالي 15 ألف شخص من جملة المواليد آنذاك.

ونلاحظ ان اغلب الفرنسيين الذين قدموا الى الجزائر كانوا اصلا من شواطئ فرنسا الجنوبية وقد كان سبب هجرتهم هو مرض "الفيلوكسيرا" الذي اصاب حقول الكروم الفرنسية، اما الاسبانيين فقد قدموا من فالونس وجزر البليار واستقروا حول المدن الغربية الساحلية بحيث مارسو نشاط الفلاحة والتجارة النقدية[2].

اما الايطاليون فقد حلو من المناطق الجنوبية لإيطاليا وهي المناطق الاكثر فقرا واستقروا بالمناطق الشرقية بحيث مارسوا بها مهنة الصيد البحري والطبخ، في حين اختار المالطيون اقصى الساحل الشرقي للجزائر ومدينة سكيكدة وامتهنوا هناك تربية ماعز مالطا الحلوبة، اما السويسريون والالمان فقد استقروا بالمدن الكبرى وحول العاصمة وامتهنوا الوظائف الحرة.

وفيما يخص اليهود فان الاحصاء الذي تم خلال فترة 1830-1872 لم يدرجهم ضمن السكان الاوروبيون، الا ان التقديرات تشير الى انهم تجاوزوا 20 ألف نسمة في سنة 1851 ويعود أصلهم الى اليهود الذين جاؤوا الى الجزائر منذ أقدم العصور والى المطرودين من الاندلس بعد سقوط غرناطة عام 1492[3].

---

[1] جاك بريل: دراسة ديمغرافية للشعب الجزائري، وثيقة فرنسية، الطباعة الوطنية للنشر، فرنسا، 1957، ص 24-25.

[2] Larnaude.m, op. cit, p 112-113.

[3] جاك بريل، المصدر السابق، ص29.

وتواصلت عملية الهجرة حتى تجاوزت الارقام كل التوقعات خاصة وان الجمهورية الفرنسية الثانية قد شجعت هذه العملية بحيث قامت بإرسال الاف المعمرين الجدد من اجل التخلص من البطالين وكذا المتمردين في جوان 1848 مما أحدث تضاعف عدد الاوروبيين في فترة عامين فقط.

اما المرحلة الثانية لهذه الهجرة فهي تمتد من سنة 1851 الى سنة 1872 وفيها تم تسجيل زيادة قدرها 15الف شخص وهجرة حوالي 100 ألف اوروبي جديد، وقد حدث هذا التطور نتيجة المشاريع الاستعمارية الكبرى التي ظهرت في هذه المرحلة بالجزائر مثل: شق الطرق، مشاريع السكك الحديدية، فتح الموانئ.....، مما استوجبت هذه المشاريع المختلفة الى يد عاملة اوروبية متخصصة[1].

اما المرحلة الثالثة فتبدأ من سنة 1872 الى سنة 1900 لقد عرفت فيها الجزائر تدفقا واسعا لقوافل المهاجرين حيث شهدت الجزائر قدوم اكثر من 336900 مهاجر جديد، وفي خلال هذه المرحلة بدا معظم المهاجرين الاخرين من غير الفرنسيين ينصهرون داخل المجتمع الفرنسي وذلك بعد نيلهم حق التجنس بالجنسية الفرنسية بفضل قانون 26 جوان 1889 الذي منح حق الجنسية الفرنسية لكل الاطفال الاوروبيين المولودين بالجزائر دون شرط او قيد[2]، كما انها عملت الحكومة الفرنسية امام هؤلاء النازحين وخاصة المتجنسين منهم على توفير كل الامكانيات المادية.

اما فيما يخص المرحلة الرابعة الممتدة من عام 1900 الى غاية اندلاع الثورة التحريرية العظمى فقد عرفت تدفقا جديدا للمهاجرين وخاصة في الفترة الممتدة من 1901 الى غاية

[1] عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1900، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 149.

[2] LIbertini, marcais,Prigent: L'Afrque du nord francaise dans l'histoire, édition arlhat, France, p 299.

1948 ورغم وقوع الحربين العالميتين اذ شهدت هذه المرحلة هجرة أكثر من 80 ألف شخص اوروبي الى الجزائر[1].

المبحث الثاني: التطور الديمغرافي للمستوطنين الأوربيين بالجزائر:

عرفت الزيادة الديمغرافية لدى الاوربيين تطورا كبيرا ويعود ذلك الى خوف المستوطنين من الوقوع تحت سيطرت الجزائريين، لذا اصبحت زيادة نسبهم ضرورة ملحة لهم لمواجهة التطور الكمي للجزائريين وذلك عن طريق رفع الكمية الديموغرافية للمستوطنين.

ولهذا أصبح من الضروري اقناع الاوروبيين اما بالهجرة الى الجزائر والاستقرار بها نهائيا لتكوين مجتمع أوروبي قادر على الوقوف في وجه الزحف الديمغرافي للجزائريين واما بالإكثار من الانجاب لنفس الغرض، رغم ان الاقتراح الثاني كان صعب المنال لعدم رضى الاوروبيين بالفكرة.

ورغم ذلك فان الزيادة في عدد السكان الاوروبيين سواء بسبب الهجرة او بسبب الزيادة الطبيعية قد كانت واضحة حيث نلاحظ بان عدد الاوروبيين قد بلغ سنة 1856 حوالي 180الف نسمة وتجاوز المليون نسمة سنة 1954 فالزيادة خلال هذه الفترة قد بلغت 860 ألف نسمة اي بمعدل 445،6 ٪ بحيث كانت نسبة 42 ٪ منها بسبب الهجرة و58 ٪ منها تعود الى الزيادة الطبيعية، وهذا ما يؤكد خوف السلطات الفرنسية من التزايد الديموغرافي الكمي للجزائريين[2].

[1] مصالي الحاج: المشكلة الجزائرية نداء الى الامم المتحدة، باريس، 1949، ص 45.

[2]Algerie, quelques aspeds de problèmes économiques et sociaux, éditeé sur l'instruqtion du robert lacost, imprumerie afficille, alger, 1956, p 12.

يعود ارتفاع الزيادة الطبيعية القوية الى الانخفاض الكبير الذي شهدته نسبة الوفيات بسبب تطور اجهزة الطب الحديث لدى الاوروبيين وتوفر كل الشروط الصحية لديهم بالرغم من انخفاض نسبة المواليد عما كانت عليه في القرن 19م

ومنه فان نسبة الزيادة شهدت ارتفاعا منتظما حتى سنة 1949 ثم بدأت في الاستقرار، فبعدما كانت النسبة لا تتعدى 32 فقط لكل 10 الاف ساكن في الفترة ما بين 1871 و1875 ارتفعت هذه النسبة الى 100 لكل 10 الاف ساكن خلال الفترة ما بين 1906 و1910 ثم انخفضت نسبة الزيادة خلال فترة الحربين العالميتين لتعود الى الارتفاع بعد الحرب العالمية الثانية حيث وصلت الى 117 لكل 10 الاف ساكن سنة 1949 ثم شهدت انخفاضا طفيفا لتستقر الزيادة في حدود 102 سنة 1954[1].

ومن خلال هذا نلاحظ بان المجتمع الاوروبي في الجزائر قد عرف في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية زيادة طفيفة مستقرة تعود اساسا الى استقرار نسبة الوفيات في مستوى متدني وكذا استقرار نسبة المواليد في مستوى متوسط وهذا يفسر نسبة الشيخوخة المرتفعة في وسط المجتمع الاوروبي في الجزائر[2].

وقد استقر اغلب السكان الاوروبيين بالجزائر بالمدن الكبرى وبالمناطق الساحلية بحيث كانت منطقتي الجزائر العاصمة ووهران تجمعان اكبر الارقام، فالعاصمة كان بها اكثر من 248 الف ساكن اوربي سنة 1948 ليرتفع الى 277 الف ساكن سنة 1954، اما وهران فقد كان بها حوالي 174 الف اوروبي سنة 1954 ليرتفع الى 180 الف سنة 1954، في حين كان يعيش بمنطقة عنابة سنة 1948 حوالي 45 الف اوروبي ليرتفع الى 46 الف

[1]Gendarme, rene: l'econmie de l'algerie sois de veloppement et politique de croissonce, 1er editone les copriconies, France, 1960, p120.

[2]لوروند مارسيال: البلد والرجال موسوعة القضايا الخاصة، المطبعة الوطنية للنشر ،فرنسا، 1954، ص10

اوروبي سنة 1954، اما منطقة قسنطينة فلم يتجاوز العدد بها سنة 1948 37 الف اوروبي ليرتفع قليلا سنة 1954 حيث وصل الى 41 الف اوروبي[1].

السلطات الفرنسية عملت ايضا على اغراءات مادية تحت تصرف المعمرين من قبل السلطات الفرنسية من اجل اعادة تعمير المناطق الريفية خوفا من سيطرت الجزائريين على الوضع هناك الا ان هذه السياسة لم تجد الصدى الواسع لها في وسط المعمرين، وظل التزايد الكمي للجزائريين في تقدم مستمر وهو ما سنلاحظه خلال الحديث عن لاحقا في مطلب اخر.

وبهذا فان المناطق الشرقية قد حافظت سواء في المدن او المناطق الريفية على سيطرت السكان الجزائريين من حيث الارقام وخير مثال على ذلك مدينة قسنطينة والمناطق المحيطة بها التي بقيت محتفظة بتفوقها الكمي لعدد الجزائريين على حساب الاوروبيين، فالتوزيع الجغرافي الاوروبي بالجزائر كان يتناقص كلما اتجهنا شرقا والعكس صحيح.

ان السياسة الديموغرافية بالجزائر قد شجعت السكان الاوربيين على التناسل والتكاثر للوقوف في وجه المد الديمغرافي للجزائريين الا ان طبيعة المجتمعات المتطورة آنذاك كانت مقتنعة ان قلة افراد العائلة يمنح الراحة والامن ويجعل المستوى المعيشي راقيا وهذا ما فرض على الأسر الاوروبية بالجزائر تقليل افراد عائلتها اقتداء بالأسر الاوروبية التي تعيش بأوروبا[2].

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، 154.

[2] حربي محمد، الحرب في الجزائر 1954، ط1، كومبلاكس للنشر، بلجيكا، 1984، ص 82.

المبحث الثالث: التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين:

يرى اغلب المؤرخين بان عدد السكان بالجزائر كان لا يتجاوز 3 ملايين نسمة سنة 1830 فيما يرى البعض ان عدد السكان آنذاك قارب العشرة ملايين نسمة وهي نسبة ابعد بكثير عن الواقع بدليل انه لو كان ذلك فعلا فإننا لا نعتقد بان الجيش الفرنسي سينجح في عملية الاحتلال.

وفي سنة 1856 تم اجراء اول احصاء للسكان بالجزائر وبلغ عدد السكان حينها أكثر من 2300000 نسمة، وهذا دون حساب سكان بلاد القبائل ومناطق الصحراء لأنه منطقة القبائل لم تحتل الا في عام 1857 اما الصحراء فلم يتم احصاء كل سكانها بسبب اتساع رقعتها الجغرافية.

وبعد هذا عرف عدد السكان تراجع وذلك بسبب الحروب والمقاومات الشعبية ضد جيوش الاحتلال وزيادة الامراض والاوبئة التي انتشرت في الجزائر مثل مرض الكوليرا عام 1867 ومجاعة موسم 1868- 1869، اضافة الى الكوارث الطبيعية وقد كان سبب المجاعة هو الامراض وتناقص المنتوج الفلاحي بسبب الجراد بحيث خلفت المجاعة أكثر من 500 ألف وفاة في صفوف الجزائريين[1].

لكن في الفترة ما بين 1848 و1953 عرفت نسبة الزيادة الطبيعية بالنسبة للجزائريين استقرارا في حدود 2 ٪.

مع سنة 1954 اجري احصاء سكاني جديد للجزائريين حيث بلغ عدد سكان الجزائريين حينها حوالي 8486000 نسمة وهذا ما يمثل زيادة قدرها 6339000 نسمة خلال 98 سنة اي ما يعادل زيادة قدرها 266 ٪[2].

---

[1]Jeanson, colette et francis, l'algerie hor la loi, 2ene edition du seuil, France, 1955, p 156.

[2]لورنورد مارسيال: المرجع السابق، ص 11.

ان ما عرفته الجزائر في نسبة المواليد خلال 4 سنوات عرفته فرنسا خلال 40 سنة، فالجزائر عرفت زيادة قدرها 320،000 مولود كل عام[1]، وهي نسبة مرتفعة جدا عن النسبة التي تعرفها فرنسا وتعود اسباب هذه الزيادة الى ميل الفرد الجزائري الى الاكثار من نسله وافراد عائلته اما حبا في التباهي او لمساعدة رب العائلة في العمل حين يكبرون وخاصة في المناطق الريفية، اضافة الى ان الاسر الجزائرية كانت ترى اغلب اطفالها يموتون على فراش المرض مباشرة بعد ميلادهم بسبب الامراض وسوء التغذية وهو ما كان يدفعهم الى انجاب عشرة اطفال او اكثر لإدراكهم بان اغلبهم سوف لن يقاوموا المرض فبعض العائلات كانت تحصي في دفترها العائلي اكثر من سبعة موتى وهذا ما كان يدفعهم دوما الى الانجاب بكثرة.

وزيادة على هذا فان الدين الاسلامي يشجع على الاكثار من النسل لقول رسول الله صل الله عليه وسلم "تكاثروا، تناسلوا، فاني مباهي بكم الامم يوم القيامة".

في سنة 1947 وصلت النسبة الى قمتها حيث بلغت 451 مولود لكل عشرة الاف ساكن لتستقر في حدود 432 مولود سنة 1954 وهذه النسبة تعادل ضعف نسبة المواليد الاوروبية، كما انها مثلت ايضا اعلى النسب في العالم بحيث تجاوزت النسبة بعض النسب في الدول العظمى مثل اليابان وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر... الخ، بحيث سجلت نسبة المواليد 640 لكل عشرة الاف ساكن سنة 1953[2].

اما بالنسبة للوفيات فقد كانت مرتفعة في بداية الأمر ولكن سرعان ما بدأت تشهد انخفاضا محسوسا بسبب تطور أجهزة الطب الحديث والرعاية الصحية ما عدا الفترة الممتدة

[1]Jeanson, op. cit ; p 157.

[2]Gendarme, op. cit, p 121.

بين 1941 و1948 التي شهدت ارتفاعا كبيرا في نسب الوفيات بسبب الحرب العالمية الثانية والهجرة الخارجية ناهيك عن الأمراض الخطيرة وسوء التغذية.

ورغم انخفاض نسبة الوفيات الى 165 وفاة لكل عشرة آلاف ساكن خلال فترة 1936 – 1940 الا انها عرفت تطورا محسوسا سنة 1954 حين وصلت النسبة الى 295 وفاة لكل عشرة آلاف ساكن[1] وهي ايضا تعتبر من اعلى النسب في العالم، وبالمقارنة مع نسب الزيادة الطبيعية لدى الاوربيين فان نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الجزائريين كانت مرتفعة عن الزيادة الطبيعية لدى الاوربيين بثلاث مرات كاملة.

وكنتيجة لما سبق فقد جعلت كثرة المواليد من الجزائر بلدا شابا أكثر من نصف سكانه بحيث مثلت نسبة 53 ٪ من سكانه شباب.

اما فيما يخص التوزيع الجغرافي للسكان الجزائريين فقد تحكمت فيه عدة عوامل بيئية واجتماعية وسياسية واخرى عسكرية، فقساوة الطبيعة حتمت على عدد من السكان الاستقرار في المناطق الاكثر عطاءا، رغم سياسة اغتصاب الاراضي التي انتهجتها الادارة الاستعمارية حيث فرض على السكان الجزائريين الانتقال الى الاراضي الفلاحية التي استغلها المعمرون حيث عمل بعضهم كخماسين والبعض الاخر كأجراء، اما اجتماعيا فقد سعى السكان الجزائريون الى الاستقرار في المناطق الاكثر هدوءا وأمنا حتى ولو كانت تلك المناطق السيطرة فيها للكولون[2].

كما خضع هذا التوزيع الى ظروف سياسية اذ ان تجمع السكان الجزائريين كان وفق مخطط السياسة الاستعمارية وذلك في كل المناطق التي تحتاج فيها الحاميات العسكرية الفرنسية لعدد كبير من الايادي العاملة الجزائرية لحاجتهم الماسة اليها.

---

[1]Gendarme, op. cit, p 122.

[2]Jeanson, op. cit ; p 160.

بعد تحكم هذه الظروف في توزيع السكان الجزائريين يلاحظ ان توزعهم كان بكثرة في المناطق الشرقية والغربية كما اننا نلاحظ ان هؤلاء السكان قد عرفوا تطور كبير نتيجة انتقالهم المكثف الى البلديات الحضرية وبعض المدن الكبرى بسبب التسارع الديموغرافي المضطرد الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة[1].

ان السكان الجزائريين الذين كانوا يمثلون 7 ٪ فقط سنة 1886 بالمناطق الحضرية بالمقارنة مع السكان الاوروبيين فقد تعدوا نسبة 18 ٪ من نسبة سكان المدن الحضرية سنة 1954 وهذا التطور حدث خلال فترة الحرب العالمية الثانية وهي الفترة التي قلبت الافكار راسا على عقب في كل انحاء العالم بسبب نتائجها.

وهذا الجدول يبين تطور وانتقال السكان الجزائريين الى المدن الحضرية في الفترة ما بين 1948 و1954[2].

المنطقة	عدد السكان سنة 1948	عدد السكان سنة 1954
العاصمة	226000	293000
وهران	91000	131000
عنابة	55000	65000
قسنطينة	77000	103000

جدول رقم (01): تطور وانتقال السكان الجزائريين الى المدن الحضارية في الفترة بين 1948-1954.

واذا كان سكان الاوروبيون قد توقفوا عند رقم 709000 اوروبي ساكن بالمدن في الفترة ما بين 1936 و1948 فان عدد السكان الجزائريين قد عرف تطورا كبيرا خلال هذه الفترة اذ تعدى عددهم من 722000 جزائري الى اكثر من مليون ومئة الف ساكن، وبهذا فان

[1] جاك بريل، المرجع السابق، ص143.

[2] حربي محمد، المرجع السابق، ص 85.

هذا الانتقال المتواصل للجزائريين نحو المدن قد امتص ثلث الزيادة السكانية ومن جهة اخرى فان هذه الزيادة تمثل اتجاه جديد سيسلكه الجزائريون لاقتحام المراكز الحضرية الكبرى، وقد جاء احصاء 31 اكتوبر 1954 ليؤكد هذا حيث وصل عدد السكان الجزائريين المقيمين في المناطق الحضرية الى اكثر من 1397500 جزائري مقابل760400 اوروبي[1].

المبحث الرابع: العلاقة الاجتماعية بين المستوطنين والسكان الجزائريين:

ان الترجمة الحرفية لكلمة كولون تعني المستعمر او المستوطن الا ان الترجمة الحرفية لا تجاري المعنى الحقيقي لهذا التعريف فالمستوطن في الجزائر له صفات خاصة[2].

لقد كان المستوطن عنصريا لا يؤمن الا بالفردية فهو ذو اغراض قاسية ومريرة وقد كان المستوطن المتحكم في مصير اهل البلاد ليست لديه ما يعرف بفضيلة الانسانية[3]، ويعود السبب في ذلك الى نفسية المستوطن في حد ذاته، فزيادة على الحقد الديني الذي لازم الفرد المسيحي اتجاه الفرد المسلم فان المستوطن الذي حل بالجزائر كان في حالة من القهر النفسي لما عاناه من بؤس في اوروبا وهنا يجب الاقتناع بان اولى الرحلات باتجاه الجزائر لم تحمل معها اثرياء اوروبا وانما حملت معها اشخاص متشوقون للثروة يحلمون بالمنصب سياسي.

وإذا اخذنا مثالا عن سكان الالزاس واللورين الذين رحلوا الى الجزائر بعد انهزام فرنسا امام المانيا عام 1870 فقد دخلوا الجزائر وهم يحملون معهم كل عاداتهم السيئة مع الحقد الكبير على الالمان كسبب لتعاستهم فوجدوا شعب الجزائر وصبوا عليه حقدهم.

---

[1] اندري نوشي: ولادة القومية الجزائرية 1914-1954، المنتصف للطباعة، فرنسا، 1962، ص 97.

[2] بريستير ايفه: في الجزائر يتكلم السلاح(نضال الشعب من أجل التحرير)، ترجمة: عبد الله كحيل، ط1، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص 34.

[3] غليسبي جوان: الجزائر الثائرة، ترجمة: خيري حماد، ط1، منشورات الطليعة، لبنان، 1961، ص 22.

انا من الصعب اقناع المستوطن الاوروبي بأن ابناء هذا البلد ليسوا عباد خلقوا لإرضاء رغباته، فكثير من المستوطنين يبصرون على ان الشعب المستعمر غير قادر على تحسين اوضاعه ويعتقدون بانه ليس هناك فائدة للاستماع الى شكاوى السكان الجزائريين[1].

ولم تمس نتائج الاستثمارات الهامة في الجزائر الفلاح اطلاقا لذلك لم تفهم الطبقات الجماهرية تصريحات حكام الادارة الفرنسية عن تضحيات فرنسا في سبيل تطوير مستوى معيشة الجزائريين.

ان العلاقة الاجتماعية التي ربطت المستوطنين بالسكان الجزائريين كانت مبنية اساسا على مبدا النفعية المادية فلا مجال هنا للحديث عن المساعدات بين الطائفة الاوروبية والسكان الجزائريين، فلا يوجد هناك اتصال اجتماعي انساني ولكن هناك علاقة مادية فقط بحيث يصبح المستوطن قائد له الامر والجزائري أصبح وسيلة للإنتاج فقط لكون الاستعمار كان يحمل العنف والظلم[2]، وقد بين ذلك الجنرال "كاترو" في كتاباته بان هؤلاء المستوطنين يعيشون تحت سيطرة غرائزهم وانهم لا ينادون الى العمل المشترك الا دفاعا عن مصالحهم[3].

لقد كان المستوطنون يكنون حقدا دفينا للوطن الام فهم يعتبرون فرنسا أكبر منافس لهم في الجزائر لان اهداف كبار المستوطنين كانت تتلخص اساسا الاستقلال الاقتصادي والمالي عن فرنسا مع بقاء العلاقات السياسية والعسكرية سارية المفعول لضمان حماية مصالح المستوطنين.

ومن اجل تحقيق هذا الحلم سعى المستوطنون الى رسم مخطط مدروس لتحديد علاقتهم مع السكان الجزائريين، وذلك بواسطة سن قوانين واحكام تحدد هذه العلاقات وتسيرها لصالحهم وهنا احتكرت الاقلية الاوروبية مقاليد الحكم لنفسها دون مشاركة بعض المثقفين

[1] غليسبي جوان: المصدر السابق، ص 23.

[2] Jeanson, op. cit, p 175

[3] غليسبي جوان، المصدر السابق، ص24.

الجزائريين في السلطة كما حدث في تونس والمغرب بل وتعدى الامر الى منع بعض ابسط الحقوق على السكان الجزائريين بالجزائر كمنع تعليم اللغة العربية بالجزائر وتحويل مسجد كتشاوة الى كنيسة تمثل النصر الفرنسي.

ولهذا فان العلاقة الاجتماعية التي بنيت بالجزائر بين المستوطنين والجزائريين كانت تسير وفق اهواء وحاجات الاقلية الاوروبية، وفي هذا الإطار يتساءل المؤرخ "بيرلافون" كيف لم يدرك الاوروبيون ان العلاقة الاجتماعية لا تتوحد الا بفهم الحاجات وإدراك الارادة المتبادلة بالمساعدة[1] لأن الاقلية الاوروبية لم تحاول إدراك مطالب الجزائريين بل قتلت روح التفكير لديهم بل وكانوا أكثر عنصرية بكثير من عنصرية الفرنسيين بفرنسا اتجاه الجزائريين.

ان المستوطنين كانوا يمثلون بالجزائر امبراطورية ذات حكم متميز داخل امبراطورية اخرى دون اي علاقة مع مجتمع الجزائريين[2] لان هؤلاء كانوا يمثلون دولة داخل دولة اخرى بحيث تعمل تلك الدولة على ضمان حمايتهم فقط كما انهم كانوا يرون أنفسهم بأنهم خلقوا ليكونوا سادة ليكون غيرهم عبيدا لهم، وفي هذا الإطار قال عنهم عمار بوحوش "..... وتماشيا مع هذه السياسة التي تشبه الى حد ما سياسة المستوطنين البريطانيين في الولايات المتحدة الأمريكية الذين انفصلوا عن بريطانيا وحاربوها وانتصروا عليها يوم ارادت ان تفرض عليهم قوانينها فان المعمرين الاوروبيين وهم خليط من عدة اجناس، قد وطدوا على علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع الشخصيات المرموقة في فرنسا وانتقلوا الى عزل الشخصيات الجزائرية عن فرنسا..... "[3].

[1] بيرلافون: التاريخ الفرنسي في الجزائر، ط1، مكتبة بلون للطباعة، فرنسا، 1970، ص 381.

[2] غليسبي جوان، المصدر السابق، ص 28.

[3] بوحوش عمار، سياسة الادماج ومصادرة الأراضي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، المجلة التاريخية المغربية للعهد الحديث والمعاصر، ع 12، جويلية 1978، تونس، ص 225.

ومنه فان اسس العلاقات الاجتماعية بين المستوطنين والسكان الجزائريين قد بنيت وفق مبادئ الادارة الفرنسية التي تتلخص في تثبيت الاستيطان الدائم والاستغلال المتواصل للأراضي باعتباره الوسيلة الانجح، وذلك انطلاقا من سياسة الجنرال بيجو الذي باشر منذ سنة 1840 الذي حث على تشجيع الهجرة الاوروبية نحو الجزائر لامتلاك اغلب الاراضي الخصبة وانتزاعها من السكان الجزائر باستعمال وسائل الترهيب.

وقد استعملت الادارة الاستعمارية عدة وسائل من اجل ضمان سيطرت المعمرين على الوضع في الجزائر وكانت ترى بان الوسيلة الوحيدة لضمان بقاء هذه السيطرة هي سد كل الابواب التي من شانها ان تحسن من حالة الفرد الجزائري، ولذلك سعت الادارة الفرنسية الى منع أدني الحقوق الاجتماعية عن الجزائريين.

ومن هناك نرى ان حوالي مليون نسمة من الاوروبيين فقط كانوا يمارسون في سنة 1954 هيمنة سياسية وثقافية على العديد من الملايين من الجزائريين مع غياب العدالة والمساواة الاجتماعية[1].

ان الحديث في تلك الفترة عن المساواة والعدالة الاجتماعية وتطبيق القانون كان من ضرب الخيال وممنوع على الطبقة الجزائرية المثقفة التي كانت تقود الحركة الوطنية بل وحتى انهم لم يحترم الشعب الجزائري في ادنى تقاليده، كما ان تلك السياسة طبقت في وقت كثر فيه الحديث عن حقوق الانسان وهيئة الامم المتحدة ونشر السلم واحترام حقوق الشعب، كما انها عملت على فرض الجهل الثقافي على الشعب الجزائري وحتى انه عندما عرض الحاكم العام بالجزائر "ايف شانتينيو" صاحب الثقافة العالمية والتفكير الحر برنامجه الاصلاحي وقف كل المعمرين الاوروبيين ضده وضد مشروعه واطلقوا عليه اسم محمد

[1] ابن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال المذكرات المعاصرة 1947-1954، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 158.

لتعاطفه مع الجزائريين، وبالفعل تم تعطيل هذا المشروع الاصلاحي واستبدل شانتينيو بالحاكم ايدموند الذي قدم ليحكم الجزائر وفق اهواء المعمرين[1].

وهذا يؤكد لنا ان المستوطنين الاوروبيين كانوا يفكرون في تدعيم مصالحهم فقط والانفراد بالسلطة في الجزائر وعدم السماح لحكومة باريس التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر[2].

واذا ما تحدثنا عن قانون الجزائر 1947 الذي جاء كدستور جديد فقد لقي معارضة قوية من طرف المعمرين لاعتقادهم الخاطئ بانه سيساوي بينهم وبين الجزائريين، فإن الحديث عن المساواة والعدالة في الجزائر وتطبيق قانون 1947 في تلك الفترة كان من ضرب الخيال لان المعمرين كانوا يسيطرون على الساحة السياسية في فرنسا وعلى الجهاز التنفيذي في الجزائر، ورغم وضوح مواد هذا القانون الذي حاول احداث بعض الاصلاحات ومنها الغاء البلديات المختلطة وفصل الدين عن الدولة والاقرار بالسماح لتدريس اللغة العربية رسميا الى جانب اللغة الفرنسية...، فان هذا القانون لم يطبق رغم موافقة المجلس الجزائري عليها بسبب رفض المستوطنين له جملة وتفصيلا[3].

وهكذا فان المستوطنين لم يسمحوا اطلاقا بتصحيح موقفهم اتجاه الجزائريين ولم يحاولوا ابدا تطوير علاقتهم الاجتماعية معهم لكونهم غير مثقفين ومعادين لهم، لذا دعوا الى محاربتهم وعدم السماح لهم بالاندماج وسط المجتمع المتحضر الذي يمثله المستوطنون حسب اعتقادهم.

ان هذه الفترة التي عرف فيها العالم افكار تحررية وشرع فيها قادة العالم في بلورة نظام عالمي جديد مبني على التنافس بين الانظمة الرأسمالية والانظمة الاشتراكية، وبالرغم من

---

[1] طويلي محمد: الملتقي الدولي حول اصدقاء الثورة الجزائرية 1954-1962، المجلة الثقافية، ع 91، فيفري 1986، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، ص 52.

[2] بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 225.

[3] الزوبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 30.

اشتراك المستوطنين والسكان الجزائريين في النظام الاشتراكي لم يغير اطلاقا من قانون العلاقة بينهم بل وأدرك الجزائريون المقهورين اقتصاديا ان الضعف الاقتصادي الذي يعانون منه سببه سيطرت الاقلية الاوروبية على مقاليد السلطة الجزائرية[1].

ومن هناك استمر هذا التباعد بين الشعبين الجزائري والاوروبي حتى أصبح التفاهم والتعاون بينهما مستحيلا لتنقطع اواصر العلاقة بينهما.

المستوطنين لم تكن تهمهم سوى مصالحهم والامتيازات التي كانوا يهدفون الى تحقيقها وقد استعملوا كل الوسائل التي من شانها ان تحقق احلامهم بحيث انهم منعوا بيع اللحم للجزائريين كما انهم منعوا بيع اي قطعة ارض للجزائريين[2] اي بمعنى قطعوا كل المعاملات بينهم.

ومن هناك نلاحظ ان الفرد الجزائري استسلم لأمر الواقع وأصبح القنوط والياس مسيطران على قلبه، رغم ان الدين الاسلامي يحذر المسلمين من القنوط والياس، حيث تحول الجزائريون الى الة يتحكم فيها الاوروبي عن بعد وهو جالس على الحكم، وقد اعتبر الفرد الجزائري ان الله قد سلط عليهم الاوروبي كعذاب لهم بعد ان قصروا في واجباتهم الدينية، وهذه الافكار ساهم في نشرها الدراويش والطلبة الذين استخدمتهم فرنسا لزرع هذا الاعتقاد الخاطئ في قلوب الجزائريين[3].

وإذا ما نظرنا الى صورة هذه العلاقات من جانبها الاقتصادي ونظرنا مثلا الى كيفية توزيع السكان العام عبر القطاعات الاقتصادية الحيوية للبلاد سنة 1954 لوجدنا ان الكولون

[1] غليسبي جوان، المصدر السابق، ص40.

[2] ابن العقون، المرجع السابق، ص 157.

[3] يحياوي فضيلة: سنوات الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1، دار الطباعة والنشر، بلجيكا، 1985، ص 143.

يسيطر بشكل كبير على هذه القطاعات ويحتكرها لمصلحته الخاصة ومصلحة الاحتلال الفرنسي والعمل على ابعاد الجزائريين عن هذه القطاعات الاقتصادية وتحريمها عليهم[1].

ان عدم فهم الحاجات واهمال المساعدات المتبادلة قد عطل من دفع عجلة التواصل الاجتماعي، كما أجهض نهائيا فكرة خلق مجتمع اوروبي بالجزائر مبني اساسا على مفاهيم التعايش الايجابي والاحتكاك الاجتماعي وهو ما ادى الى احداث شرح كبير بين روح الحضارة الاسلامية وروح الحضارة الغربية بالجزائر، لان الصراع الذي كان في الجزائر لم يكن أساسه سوى صراع حضاري بين شعبين لهما مفاهيم وعقائد حضارية مختلفة نشأت على التنازع والتنافر منذ ان وطئت أقدام الفرنسيين ارض الجزائر.

[1] هلال عمار: كيف انطلقت الثورة في الأوراس، مجلة الثقافة، ع 84، نوفمبر 1984، وزارة الثقافة والسياحة الجزائر، ص311.

الفصل الثاني:

المشاكل الاجتماعية للشعب الجزائري

المبحث الأول: البطالة وظروف العمل:

عرفت الجزائر خلال العشرية الاخيرة، التي سبقت الثورة التحريرية عدة مشاكل عويصة عجزت الادارة الاستعمارية عن ايجاد حلول لها وأخطر هذه المشاكل هي مشكلة البطالة لكونه هو الوسيلة الوحيدة لضمان حياة الانسان وترجع مشكلة البطالة الى النمو الديموغرافي المضطرد الذي كانت تشهده الجزائر[1].

وقد كانت البطالة تتميز بتوزيع الغير عادل، حيث نجد المشكل مطروحا بحدة في الوسط الريفي عكس المدن، كما ان هذه المشكلة بقية مرتبطة بالسياسة الاستعمارية الغير عادلة والتي جعلت كل الاوروبيين بعيدين عن هذه المشكلة كما ان القطاع الاستعماري كان مجهز بأحدث الوسائل على الصعيد التقني وهذا ما ادى الى الاستغناء عن عدد من العمال وتسريحهم.

واضافة الى هذا كان القطاع الصناعي يشهد ضعفا كبيرا في الجزائر اذ ان فرنسا لم تحاول ابدا خلق قاعدة صناعية متطورة مثل تلك الموجودة بفرنسا مما ينتج عنه عدم امتصاص الفائض العمالي بالجزائر[2]، وزيادة على ذلك فان طبيعة المعمر الاوروبي العنصرية كانت ترفض تشغيل اليد العاملة الجزائرية.

ولو رأينا الى الحكومة العامة الفرنسية فقد كان عدد موظفيها يفوق 2500 موظف، بينما كان هناك 183 جزائريا فقط يزاولون عملهم بها وهم حراسا او كناسين[3] اي انهم كانوا يقومون بالأعمال التي يتهربوا منها الاوروبيون

---

[1]Jeanson, op. cit, p 158

[2]2Gendarme, op. cit, p 36.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 158.

وفيما يخص نسبة البطالة في اوساط الشعب الجزائري نجد ان المستوطنين كانوا يعملون في القطاعات المهمة والمريحة فعندما نرى قطاع الصناعة نجد نسبه 28.6٪ من المستوطنين يعملون هناك مقابل 4.2٪ من الجزائريين اما قطاع التجارة فنجد هناك نسبه57٪ من المستوطنين بمقابل 8٪ من العمال الجزائريين، في حين لو نرى القطاع الزراعي والفلاحي نجد نسبه 14.4٪ فقط من العمال المستوطنين فيما يقابله 87.8٪ من العمال الجزائريين، وكل هذه النسب تدل على الواقع المر الذي كان يعيشه الشعب الجزائري.

وفي سنة 1954 سجلت الاحصاءات حوالي مليون عاطل ريفي عن العمل لم يكن هناك سوى 12000 عامل زراعي دائم يعملون 180 يوما في السنة على الاكثر، أما اجور العمال الجزائريين فكان معروفا انها هي الاضعف بين جميع اجور العمال[1].

وقد شهدت الارياف الجزائرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تسارع هذا المشكل الذي أصبح يتضخم يوميا ولم تجد معه سلطات الاحتلال اي حل لتهدئة الاوضاع ومن هذا حزمو امتعتهم نحو المدن الحضرية او الى فرنسا للبحث عن العمل الا ان هذا الحل كان مؤقتا.

وفي سنة 1954 سجلت في الجزائر عدد كبير من البطالة في القطاع الحضري بحيث أصبح هناك 8 بطالين من ضمن 10 رجال قادرين على العمل وحتى انه كان هناك من يقف طيلة شهرين في طابور البطالين من اجل الحصول على عمل بسيط ويعد ذلك العامل محظوظ لكونه وقع عليه الاختيار[2].

وفيما يخص المرأة الجزائرية فقد بقيت عاملة داخل منزلها حفاظا على سمعتها وشرفها بحيث تم القيام بإحصاء سنة 1946 بحيث تبين منه ان 37 امرأة تعمل في بيتها من بين

[1] هاني أحمد: الاستعمار الزراعي والتخلف في الجزائر، ط1، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1982، ص 174.
[2] جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة: عباس فيصل، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1962، ص 157.

158امراة، وفي سنة 1954 تم احصاء حوالي 1720 امرأة عاملة في بيتها[1] ولكن هنا لا نستطيع ان نأخذ بهذا الاحصاء لكونه نسبي جدا وتم فيه اختيار المدن الكبرى والهامة بالجزائر.

بقيت المرأة الجزائرية تهتم بالأشغال الحرفية والتي كانت تنتشر في الريف أكثر من المدن، بحيث كانت مئات الالاف من الجزائريات يقومون بصناعة الفخار وينسجن الالبسة والزرابي قصد الاستفادة منها وكذا بيعها في السوق. وبالمقابل فان نساء المناطق الحضرية لم يكن بوسعهن الخروج الى ميدان العمل الا القليل منهن بسبب التقاليد الجزائرية التي كانت تجبر الرجل على ضمان قوت الاسرة وملبسها لكونه رب الاسرة[2].

وفيما يخص العمل في القطاع الفلاحي فقد دلت الاحصاءات على ان عدد سكان العاملين بالقطاع الفلاحي تجاوز 2.6 مليون عامل، منهم حوالي مليون امرأة عاملة بالفلاحة[3] ولكن هذا الرقم لا يمثل في حقيقة الامر النساء العاملات وانما أغلبهن كن مساعدات لأزواجهن في عملية الحرث والبذر وجني الزيتون وفي حالة وفاة الزوج تصبح الزوجة هي المسؤولة عن كل الاعمال التي كان يقوم بها زوجها لتحمل عبئا ثقيلا من الناحية الاقتصادية[4].

اما في الميدان الغير فلاحي فقد عملت المرأة الجزائرية في البيوت الاوروبية ونسب قليلة منهن عملت في الادارة والاعمال الاخرى الحرة، ويعود السبب الذي فرض على المرأة الجزائرية دخول الحياة العملية هو الوضع الاجتماعي المزرى الذي تسببت فيه الادارة الاستعمارية الذي فرضت على العاملة الجزائرية البقاء في العمل لمدة 8 ساعات الى 9

---

[1] جغلول عبد القادر: المرأة الجزائرية، ترجمة: سليم قسطون، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1983، ص 225.

[2] المرجع نفسه، ص 230.

[3] مرابط فضيلة: المرأة الجزائرية والجزائريون، ط3، الدار الفرنسية للنشر، باريس، 1969، ص 127.

[4] جغول عبد القادر: المرأة الجزائرية، ص 231.

ساعات وهن واقفات دون راحة، وفي المقابل فان العاملة الغير جزائرية كانت تعمل في ظروف افضل كما انها كانت المسؤولة على كل العاملات الجزائريات كما انه كان مرتب الشهري الخاص بهم اعلى من العاملات الجزائريات[1].

اما العاملات في مصنع معصرة الزيتون فقد كن الاقل اجرا بسبب حاجة العائلات الجزائرية البائسة الى اجر يساعدها على المعيشة ولهذا كانت ترسل بناتها الصغار للمصانع والورشات.

وقد بقي الجزائريون يعانون من مشكلة البطالة ولم يجدوا لها حلا ولو مؤقتا حيث كانت تزداد يوما بعد يوم ففي سنة 1954 ارتفع عدد البطالين من 130000 الى 380000 بطال وبنفس السنة تم تسجيل 63682 طلب عمل وتم قبول 16700 طلب منها فقط واغلب المقبولين كانوا اوروبيون

مهما كان العامل الجزائري نشيطا فلن يصبح في يوم من الايام عاملا مسؤولا بسبب العنصرية المرتكبة ضدهم من طرف السلطات الفرنسية كما انها عملت على عدم توظيف ولا اداري واحد منذ سنه 1946.

ترى معظم المصادر الفرنسية ان الادارة الفرنسية قد ساهمت في تطوير وترقية الشغل وتوفير العمل لكل الجزائريين ولكننا نرى عكس ذلك. اذ ان الشغل كان في تراجع دائم فقد كان عدد العمال في المصانع سنة 1948 حوالي 98900 عامل لينخفض الى 13300 عامل سنه 1954[2].

[1] مرابط فضيلة، المرجع السابق، ص 167.

[2] بن شنوح عبد اللطيف: سياسة فرنسا تجاه العمال الجزائريين، مقال عن حدود تطور الراسمالية 1830-1962، ط6، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1976، ص 362.

كان الاضراب عن العمل ممنوعا بالنسبة للعمال الجزائريين فالعامل الجزائري إذا شارك في اضراب سيطرد مباشرة ويعذب. ومثال ذلك الاضراب الذي شنه عمال مناطق عين تموشنت وتلمسان الذين تعرضوا الى مطاردة بالسلاح من طرف المعمرين ومن ذلك الاضراب تم طرد 225 عامل زراعي[1].

بقي العامل الجزائري يعاني من مشاكل عديدة منها اليوم الطويل الذي يدوم 14 ساعة بالإضافة الى الأجر المتدني وغياب الضمان الاجتماعي، ومع بداية ضعف القطاع الفلاحي في الفترة الممتدة من 1948 الى 1954 شهد القطاع الفلاحي انخفاض عدد عماله من 75٪ الى 70٪ في حين ارتفع عدد عمال القطاع الصناعي من 12٪ الى 15٪ وهذا التحول لم يكن ابدا في صالح العامل البسيط الجزائري وانما عمل على طرد الجزائري الى عالم البطالة وتوفير للمستوطنين فرص عمل أكثر لكونه يعمل في القطاع الصناعي.

المبحث الثاني: ازمة السكن:

الادارة الاستعمارية بالجزائر واجهت مشكل اخر وهو مشكل الايواء، فلم تكن هذه الازمة مؤقتة يمكن تجاوزها بإصلاحات سريعة فرغم انطلاق المشاريع السكنية منذ وقت مبكر في الجزائر اي منذ سنة 1919، الا ان هذا المشكل كان يزداد خطورة على مر الايام لكون المشاريع السكنية لم تكن كافية لسد العجز[2].

ان التسارع الديموغرافي الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة ساهم في تعقيد المشكل وايضا السياسة التي انتهجتها الادارة الفرنسية في سوء التسيير وتوجيه كل جهودها لخدمة المستوطنين فقط تعتبر سبب في الازمة، اضافة الى ان الادارة الفرنسية تماطلت كثيرا في

[1] بن ذياب عبد الرحيم طالب: الأحداث والحركات الاجتماعية والسياسية في الجزائر، ط1، المطبعة المركزية، الجزائر، 1938، ص97.

[2] عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر – سياسية التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1983، ص 161.

انجاز المشاريع السكنية التي انطلقت قبل الحرب العالمية الثانية، كما ان الادارة الفرنسية قامت بترحيل الجزائريين من السكنات القديمة التي بناها الاتراك في العاصمة وثم بناء مكانها حوالي 500 سكن وتقديمها للمستوطنين فقط دون الجزائريين رغم وجود اكثر من 150 عائلة جزائرية محتاجة للسكن حينها[1].

زادت ظاهرة الهجرة الريفية للمدن الكبرى من حدة الازمة، بحيث شكلت هناك احياء قصديرية تحمل كل الامراض والآفات الاجتماعية ومثال ذلك ان حي حسين داي حينها عرف توافد الاف العائلات القادمة من الريف بحيث تشير الدراسات انه وقتها قد انتقل عدد السكان من 500 ساك سنة 1945 الى 6500 ساكن سنه 1953.

ومع تطور عمليات النزوح الريفي نحو المدن الكبرى جعل الادارة تعجز في توفير الشروط الضرورية لحياة النازحين مما نتج عنه سكنات قصديرية مشوهة لحي القصبة، وكل هذا كان مخطط من طرف الادارة الفرنسية التي لم تواجه هذا المشكل وتعالجه واعتمدت على تهدئة الجزائريين وكسب ثقتهم بالوعود الكاذبة بتوفير السكن.

لكن في عام 1954 عرفت الجزائر فترة استثنائية للبرد ادت الى الفتك بآلاف الجزائريين وخاصة الذين لم يكن لهم سكن، لتكشف هذه الحادثة وعود الفرنسيين الكاذبة وعيوب المسؤولين الفرنسيين.

خلال فترة 120 سنة من تواجد فرنسا في الجزائر لم تسجل المصادر التاريخية انشاء مدن حضرية متطورة بالجزائر بل سجلت انشاء احياء قصديرية منها حي محي الدين بالعاصمة، الحي القصديري ببراقي، واد شايح بالحراش، القصبة....، بحيث كانت مساحة البيت في البيوت القصديرية حينها لا يتجاوز 2 متر وبدون نوافذ، كما انها عملت على انشاء بيوت قصديرية في وهران وقسنطينة وعنابة....

[1] بروند باسكويه: مشكل السكن في الجزائر، المطبعة المركزية الافريقية، المغرب، 1948، ص 161.

وقد كان الجزائريون يعيشون داخل تلك البيوت حياة متدنية بسبب معاملات الادارة الفرنسية لهم، كما ان سعر السكن الخاص مرتفع جدا باهظ الثمن لا يقدر عليه الجزائري البسيط وقد كانت السلطات الفرنسية تخصص احياء جديدة فقط لفائدة المستوطنين او للجزائريين الموالين لفرنسا[1].

لم تحاول فرنسا اطلاقا منح السكنات الجاهزة للجزائريين المحتاجين لها، ولا حاولت ايضا القضاء على الاكواخ القصديرية.

في سنة 1952 عملت فرنسا على بناء أكثر من 4000 سكن وفي سنة 1953 بنت 20000 سكن، وقد تم استفادت الأوروبيون من معظم هذه السكنات، ونفس الشيء قامت به سنة 1954[2].

في الحقيقة أن مآسي السكان الجزائريين كانت كثيرة في ميدان السكن، فقد كانت اغلب العائلات الجزائرية تسكن مخازن غير صالحة للحياة وفي ظروف قاسية، وبعض العائلات الاخرى كانت تعيش دون سكن بحيث كانت عائلة تتكون من 16 فرد تعيش في غرفة واحدة وهناك من يقول 15.

كما أن توقف المشاريع السكنية بعد الحرب العالمية الثانية لمدة 10 سنوات وبعد بداية المشاريع اهتمت الادارة الفرنسية بالمدن فقط مع اهمال سكان الارياف لكون المعمرين لا يستقرون هناك.

[1] بروند باسكويه: مرجع سابق، ص 163-164.

[2] Algerie, op. cit, p 39.

ورغم ظهور جمعية حركة الكفاح من اجل السكن وهي جمعية اوروبية جزائرية انشأت في عام 1950 هدفها الدفاع عن حق الجزائريين والاوروبيين في السكن في حد سواء، الا ان الامور لم تعرف اي تحسن يذكر[1].

ولم تبدأ المشاريع السكنية الهامة الموجهة للجزائريين الا في السنوات الاخيرة من الثورة الجزائرية بعد فوات الاوان ومنها مشروع قسنطينة الذي جاء في عهد شارل ديغول وذلك قصد افشال الثورة وكسب ثقة الجزائريين.

المبحث الثالث: الوضع الصحي:

كان مستوى المعيشة المتدهور سببا كافيا لتدهور الحالة الصحية للجزائريين، اضافة الى الشروط السيئة للسكن زيادة الامية والجهل، وبالتالي كان الجزائريون مهيؤون لاستقبال كل انواع الامراض الخطيرة.

وقد شهدت الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية انتشارا كبيرا للأمراض الخطيرة وانتشرت الوفيات بحيث اصبحت احياء جزائريين بؤرة للأمراض المعدية، واصبحت مناطق ممنوعة على الاوروبيين خوفا من المرض[2]، لقد كانت المنشاة الصحية ضعيفة وغير قادرة على محاربة كل الآفات ولم تستطيع الخدمات الصحية والمستوصفات الوقوف امام هذه الامراض التي كانت تحصد يوميا مئات الاموات.

والحقيقة ان نسبة تدهور الوضعية الصحية كانت تختلف من منطقة الى اخرى فبالقطاع الريفي كانت الوضعية سيئة جدا عكس المناطق الحضرية التي يسكنها الاوروبيون عرف

[1] عدي الهواري، المرجع السابق، ص 170.

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1958، ص 36.

فيها قطع الصحة تحسنا ملحوظا، وعلى مستوى اخر فان العلاج المقدم للأوروبيين كان يمتاز بالتطور عكس الجزائريين.

الريف الجزائري الذي كان يعيش فيه 80٪ من الجزائريين كان من بينهم 2 مليون شخص مصاب بأمراض خطيرة ورغم هذا الا ان الادارة الفرنسية لم تقوم الا بمحاولات محتشمة للتخفيف من حدة هذه الامراض.

لم يكن بالجزائر سوى 1851 طبيب، 600 قابلة، 611 صيدلي، 460 جراح أسنان، وإذا ما تحدثنا عن توزيع هذه الاعداد جغرافيا فإننا نلاحظ بان المدن الجزائر، وهران، قسنطينة كانت تأخذ حصة الاسد[1].

وكان توزيع الفريق الطبي يخضع للشروط الجغرافية والسياسة، بحيث كانوا يكثرون في اماكن التواجد الاوروبي، ولم تتجاوز عدد المستشفيات بالجزائر 149 مستشفى منها 12 مستشفى عسكري، لكن لم تكن سوى المستشفيات المتواجدة في المدن الكبرى ذو حالات مقبولة عكس المستشفيات الاخرى البسيطة التي كان عملها لا يتعدى سوى حفظ جثث الاموات الجزائريين[2].

ويعتبر مستشفى مصطفى باشا بمدينة الجزائر من أرقي المستشفيات حينها حيث يوجد فيه أكثر من الفين سرير والذي كان في خدمة المستوطنين فقط دون السكان البسطاء الجزائريين.

تشير بعض التقارير الرسمية الى انه في احدى مناطق الغرب الجزائري لم يكن يوجد هناك اي طبيب ولا اي خدمات صحية، فالطبيب الوحيد الذي كلفته الادارة الفرنسية لزيارة

[1]Algerie, op. cit, p17.

[2]Jeanson, op. cit, p 163-164.

هذه المنطقة كان يقطن بعيدا عنها ب 26كلم بحيث كان يقوم بجولة او جولتين في الشهر فقط مما يجعل سكان تلك المنطقة يعيشون تحت رحمة الطبيعة[1].

كانت الجزائر تشهد انتشارا واسع للأمراض واخطرها مرض السل الذي كان يذهب بحياة الالاف من الجزائريين، حيث كان أكثر من مليون شخص مصاب بهذا المرض من الجزائريين، اضافة الى وباء التيفوس وامراض حمى المستنقعات واضطرابات المعدة والالتهابات الرئوية والجدري.....، ولم توفر الادارة الاستعمارية لمرض الجزائريين اي علاج ولهذا لم يجد الجزائريين اي وسيلة للهروب من فخ الامراض الخطيرة[2].

هناك عدة عوامل ساعدت في انتشار مرض السل في الجزائر منها انعدام الارشادات والنصائح الوقائية، زيادة على الضعف الجهاز الطبي الخاص بمكافحة السل وقلة المنشآت الصحية، واخيرا عامل سوء التغذية.

تذكر الاحصائيات الى انه في سنة 1945 كان معدل الوفيات بسبب مرض السل 14.9 شخص من كل 10000 شخص وقد كانت نسبة الوفيات لدى الجزائريين أكثر بست مرات مما كانت عليه لدى اوروبيين.

كما ان مرض التيفوس قتل سنة 1945 ما يقارب ألف جزائري اما امراض المعدة وحمى المستنقعات سجلت 900 قتيل، اما مرض التراخوما والذي كان يصيب الاوروبيين ايضا فقد ادى الى قتل ما يقارب 60000،ضحية، ولمحاربة هذا المرض انشأت عيادة بمستشفى مصطفى باشا[3].

---

[1] مصطفي خياطي: الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 2014. ص 115.

[2] ماجن عبد القادر: النظام الصحي في الجزائر، مجلة أول نوفمبر، ع 102، مارس 1989، ص 65.

[3] مصطفي خياطي، المرجع السابق، ص 150.

وقد عرفت الجزائر امراض من نوع اخر، فاذا كانت الامراض الجسدية قابلة للعلاج فان الامر مختلف بالنسبة للأمراض العصبية، والتي سجلت لدى الفتيات المغتصبات من طرف الاوروبيون والجنود الفرنسيين زيادة على ظاهرة التشرد التي انتشرت وسط الجزائريين[1].

ورغم ان الجزائر كانت تحتوي على عدة مدارس لتخريج الاطباء والممرضين والقابلات الا ان الاوضاع الصحية لم تشهد تغيرا لصالح الجزائريين، لكون الطلبة المتخرجين من هناك موجهين لخدمة السكان الاوروبيين.

وبقيت الزيارات القليلة لمصالح الصحة الى القرى النائية مجرد زيارات عشويه لذر الرماد في العيون ولتمكين فكرة وجود فرنسا في الجزائر في اذهان السكان الجزائريين[2].

المبحث الرابع: التعليم:

اول عمل قام به الاحتلال الفرنسي في الجزائر هو الاستلاء على المراكز الثقافية والزوايا والمدارس والمساجد وتحويلهم الى كنائس وثكنات عسكرية بهدف القضاء على رموز الثقافة العربية الاسلامية.

ان هذه السياسة التي اتبعتها فرنسا وضحت الدور السلبي الذي لعبته فرنسا في ميدان التعليم وذلك بنشر الحضارة الاوروبية[3].وفي سنة 1938 اصدرت فرنسا قرار ينص على اعتبار اللغة العربية لغة اجنبية في الجزائر ويمنع تعليمها في المدارس، وفي سنة 1945 اصدرت فرنسا قرارا آخر يفرض على كل معلمي اللغة العربية معرفة اللغة الفرنسية كشرط

---

[1] العنتري محمد صالح: مجاعات قسنطينة، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 95.

[2] يحياوي فضيلة، المرجع السابق، ص 53.

[3] بوعزيز يحي: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1954، ص 161.

اساسي لتوظيفهم في المدارس، وقد احدث هذا القرار اضطراب كبير وسط الجزائريين مما نتج عنه رحيل الجزائريين نحو البلدان الاسلامية المجاورة لحماية ثقافتهم التي تعمل فرنسا على تهديمها[1]، ولكن مع امتلاك فرنسا على المدارس وفرنستها كليا جعلت من الجزائريين لا يلتحقون كثيرا بها، ومن التحقوا بالمدارس فضلوا دراسة التخصصات الادبية عكس العلمية بسبب صعوبتها، وعندما طرح بعض الاحرار الفرنسيين عن امكانية تسهيل التعليم لهؤلاء صرح الفرنسيين والمستوطنين باستحالة ذلك.

ان الهدف الذي كان يرمي اليه الاستعمار هو تكوين نخبة مزيفة من المثقفين مقطوعة عن الجماهير الشعبية قاطعة صلتهم بأبناء بلدهم منكرون تقاليدهم، وأن يتقمصوا شخصية اجنبية معاكسة لشخصيتهم الاصلية[2].

لقد كانت مشكلة التعليم في الجزائر مشكلة اجيال الجزائر كلها يدفع ثمنها الاطفال الذين لا يزورون المدارس، بحيث لم تتجاوز نسبة تعليم ابناء الجزائر 8٪ من جملة الاطفال الذين هم في سن التعليم، لذلك كانت نسبة الامية منتشرة بين الجزائريين انتشارا كبيرا، بحيث لم تكن تقل عن نسبة 95٪ لدى الرجال وعن 99٪ لدى النساء ونلاحظ هنا ان نسبة الأمية كانت مرتفعة لدى النساء لوضعهن الاجتماعي المميز المتعلق بظروف الجو العائلي ،فالفتاة التي كان ابوها مثقفا كان لها الحظ في التعليم وقد كان هذا عكس المجتمع الاوروبي الذي عرف نسب كبيرة في التعليم.

في سنة 1945 كان عدد الأطفال الذين يزاولون الدراسة من الذكور لا يتجاوز طفل واحد من بين خمسة ذكور وفتاة واحدة من بين 16 فتاة[3]، المشكلة التي برزت في التعليم

---

[1] بوعزيز يحي: سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 66.

[2] الابراهيمي احمد طالب، من تصفية الاستعمار الى الثورة الثقافية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص17.

[3] تركي رابع: وضعية النساء والفتيات الجزائريات في التعليم في عهر الاحتلال، مجلة الثقافة، ع 84، نوفمبر 1984، ص 178.

هي مشكلة الريف والمدينة ففي المدينة نجد 13 جزائري يذهب إلى المدرسة من بين 16 طفل في سن التمدرس، اما الريف فإن الحلم كان صعب التحقيق اذ ان النسبة لم تتجاوز طفل واحد من بين 50 طفلا وأحيانا طفل من بين 70 طفل، وحتى الذين ساعفهم الحظ واستطاعوا الحصول على مقعد دراسي فإن معظمهم سيعرف الشارع بعد سنتين او ثلاث بسبب الظروف.

الوضعية كانت أحسن حال في المدن مما كانت عليه بالأرياف من جانب المدارس والمراكز التعليمية وذلك لطبيعة المدينة بحد ذاتها وقوة التواجد الديمغرافي بها اضافة الى انها كانت مركز السلطات الفرنسية[1].

كانت البرامج المسطرة في التعليم الفرنسي بالجزائر تسير وفق مصالح الادارة الاستعمارية ولذلك فإن معظم الأطروحات الموجهة لأطفال الجزائر كانت تدعو إلى تمجيد الغرب على حساب الشرق وتأييد الفكر الأوروبي على الفكر العربي، كما كانت تدعو إلى ضرورة التعلق بمبادئ فرنسا والدفاع عنها كمحاولة لخلق نخبة جزائرية يكون دورها الدفاع عن وجود فرنسا بالجزائر.

وفيما يخص التعليم الابتدائي بالجزائر فان احصائية صدرت سنة 1953 تقول بان السكان الاوروبيون والذين عددهم مليون نسمة يزاول التعليم جميع ابنائهم البالغين 135000، وان سكان العرب الذين يبلغ عددهم 10 ملايين نسمة يبلغ عدد أطفالهم الذين في سن التعليم 1969000 طفل لا يتعلم منهم سو ى266000 طفل، ومن هنا يعني ان نسبة 86.5٪ من الاطفال قد حكم عليهم بالإعدام الثقافي[2].

[1] تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 93.

[2] ابو قاسم سعد الله: كلمة الطلبة الجزائريين بالقاهرة في الذكري الثالثة للثورة، مجلة الثقافة، ع 83، سبتمبر/ اكتوبر 1984، الجزائر، ص 249.

وإذا قلنا ان المرأة الجزائرية لم تتوجه الى ميدان التعليم الا ان ذلك لم يمنعها من تسجيل نفسها في المدارس الحكومية او الخاصة وهي المدارس التابعة لجمعية علماء المسلمين، وقد عرف التعليم الحكومي تطورا مميزا بالنسبة لزيادة عدد المتمدرسين الجزائريين وخاصة الفتيات حيث شهد التعليم الابتدائي تسجيل حوالي 42900 فتاة في سنة 1947 لترتفع النسبة الى حوالي 82000 فتاة سنة 1953.

لكن بالرغم من هذا بقيت الامية منتشرة وسط النساء الجزائريات لكون ان العائلات الجزائرية في تلك الفترة لم تكن ترسل بناتها للدراسة بسبب التقاليد وعدم قدرتها على توفير المصاريف اللازمة لتعليميهن، اما بالنسبة للتعليم الاسلامي فقد عرف توافد كبير للفتيات رغم قلة الإمكانيات لكون المدارس القرآنية تكاليفها اقل من المدارس التعليمية الخاصة[1].

ان الجزائريين وضعوا ببساطة على هامش الحياة السياسية لكونهم غير معنيين بالتربية الوطنية بحيث حرمتهم الإدارة الفرنسية من الدراسة الفكرية والثقافية عكس الطائفة الاوروبية.

لقد كانت مشاكل التعليم الثانوي هي نفسها مشاكل التعليم الابتدائي وتتمثل في قلة مراكز التعليم التي لم تتعد 49 ثانوية في الجزائر كلها، يدرس بيها 34500 تلميذ جزائري وقد تكفلت مجموعة من المؤطرين لإلقاء الدروس على التلاميذ اغلبهم ذو مستوى محدود او بعيدين عن التخصص كل البعد.

لقد قامت فرنسا بتطبيق سياسة غلق ابواب الثانويات في وجه الجزائريين، لكونهم متفوقين على الأطفال الاوربيون من حيث الارقام في الطور الابتدائي وهذا ما يؤكد بان عدد الجزائريين سيكون ضعيفا جدا بالجامعة، لقد كان كل جزائري من بين 50 تلميذا بالطور الابتدائي يصل الى الثانوية في حين كان يصل الى الثانوية أوروبي من ضمن 4

[1] دباش جميلة: المسلمون الجزائريون والتعليم، ط1، تشاراس للطباعة، فرنسا، 1950، ص 05.

تلاميذ بالطور الابتدائي وذلك لكون الاساتذة الفرنسيين في الثانوية أكثر عنصرية من قادة فرنسا العسكريين[1].

وخلاصة القول ان المدارس الحكومية الفرنسية رغم العنصرية والسياسة التعسفية التي مارستها ضد الجزائريين وتزكيتها ودعمها للمستوطنين لم تستطيع ان تكون في مدارسها طيلة 124 سنة من الاحتلال ما كونته مدارس جمعية علماء المسلمين في فترة وجيزة لا تتعدى 23 سنة، وان هذه الحقيقة توضح الفشل الكبير للسياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر.

[1] تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الوطنية، المرجع السابق، ص190.

الفصل الثالث:

الهجرة الداخلية والخارجية

المبحث الأول: اسباب الهجرة الداخلية وتطورها:

رغم تعدد الاسباب فان هذه الهجرة كانت رد فعل طبيعي لكون اغلب الجزائريين الذين انقطعت عنهم وسائل العيش بالأرياف شدو رحالهم نحو المدن الحضرية على امل تحقيق طموحاتهم والبحث عن مناطق تضمن لهم على الاقل معيشتهم.

كما ان سيطرت الكولون على المناطق الفلاحية في الريف واستعماله لآلات حديثة في الزراعة سببت تراجع في ميدان التشغيل وتوفير اليد العاملة، مما نتج عنه تطوير عملية الهجرة نحو المناطق الحضرية[1] واضافة الى هذا فان قسم كبير من العائلات الجزائرية بالريف التي فقدت ارضها بسبب عملية اغتصاب الاراضي الخصبة التي اتبعتها الادارة الاستعمارية منذ سنة 1830 وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، حاولت ان تعوض ما فقدته بالريف بالهجرة نحو المناطق الحضرية بهدف الحصول على عمل معين.

وايضا الانتاج الفلاحي المتردي في تلك الفترة لأسباب مناخية والذي جعل من سكان الريف يعيشون مجاعات عديدة، وقد مرت فترة 1945- 1954 ببطء شديد على سكان الريف بسبب الجفاف[2].

كما انا التنظيم الاداري والسياسي الفرنسي للأرياف الجزائرية تسبب في خلق ازمة وسط المجتمع الريفي وخاصة من جانب التنظيمات المالية والعقارية، ومثال ذلك فإننا نجد في تلك الفترة 200 شخص جزائري مشتركين في هكتار واحد من الارض مما يجعل من عملية الاستغلال صعبة من طرف هؤلاء الناس ولن يجدوا مخرج سوى بالهجرة نحو المدن وترك الريف.

[1] صاري جيلالي قداش: نزع ملكية الفلاحين، ط1، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1975، ص 108.
[2] المرجع نفسه، ص 115.

بعد أن عرفوا الجزائريين التزايد الديموغرافي المضطرد والذي كان يسيطر عليه عنصر الشباب من حيث الارقام والذين كانوا مندهشين من الحضارة الاوروبية وحياة المستوطنين بالمدن الجزائرية فقد عزموا على ترك قراهم واتجهوا نحو المدن الكبرى لإيجاد مكان لهم بين الاوروبيين وضمان أمنهم الاجتماعي والاقتصادي[1].

شهدت حركة الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى تطورا سريعا في فترة زمنية محدودة كما انه كان بطريقة سريعة وغير منتظمة مما نتج عنه عدم تحمل المدن لتلبية رغبات المهاجرين وسرعان مع أصبحت عاجزة عن تحمل أعبائهم.

والشيء الذي يؤكد تزايدوا اسراع فترات الهجرة نحو المدن هو ان زيادة عدد سكان المدن في الفترة ما بين 1945 و1954 قد شهدت زيادة ما يقارب مليون ساكن، ومع تتابع نسق الزيادة الديمغرافية بقيت المدن الكبرى تمتص سكان الارياف ففي الفترة ما بين 1948 و1954 انتقل عدد سكان المدن من 1800000 الى أكثر من2188000 ساكن[2]، وهذا يؤكد زيادة نسق الهجرة الداخلية نحو المناطق الحضرية وهذه الارقام توضح بصدق مدى قوة الهجرات الريفية، حتى انه اصبحت هذه المناطق الحضرية ذات طابع اسلامي أكثر من اوروبي.

بعد تفكك نظام الفلاحة التقليدية بدأت العاصمة تجذب سكان الارياف وحتى سكان الواحات كبسكرة وواد سوف وقد استقبلتهم بوجه شاحب لكونها تعجز عن تلبيه رغباتهم[3]، وهكذا شهدت مدينة الجزائر سرعة فائقة تدفق الاف المهاجرين حتى انه أصبح في سنة 1953 عدد سكان الاوروبيين والجزائريين متساويا بمقاطعة الجزائر الحضرية.

---

[1] الأشرف مصطفي: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 38.

[2] صاري جلالي قداش: مرجع سابق، ص 212.

[3] غليسبي جوان، المصدر السابق، ص 43.

اما منطقة وهران فقد ادت الهجرة اليها الى نمو الأحياء القصديرية ورغم ذلك بقيت تجذب اليها السكان من كل المناطق القريبة منها، وفي مدينة مستغانم كان حوالي 50٪ من سكانها مهاجرين جدد[1].

وقد شهدت مدينة سطيف زيادة أكثر من 40٪ في عدد سكانها في الفترة ما بين 1948 و1954.

لكن رغم هجرة الفلاحين من الريف الى المدن الكبرى لم يغير من واقعهم شيئا بل ان مأساتهم تضخمت ولم يستطيعوا الصمود وتعرضوا للظلم وحتى انهم لم يدركوا مدى تطور وغنى الفرد الاوروبي مما جعل من الاتفاق بين الطرفين مستحيلا.

إن المهاجرين نحو المدن الحضرية كانوا يتجهون الى هذه المراكز لمجرد توقفهم عن العمل او طردهم من الارياف، وقد كانوا يندهشون لتطور الحياة الاجتماعية هناك لتوفر المصانع والمدارس والعمارات الواسعة لكنهم لم يكونوا يدركوا بأن هذه المرافق ليست لأمثالهم ولم توجد لتكون لهم فغلطوا أنفسهم وغلطوا اهليهم[2].

المبحث الثاني: الأوضاع المادية والاجتماعية للمهاجرين نحو المدن:

لم تستطع المدن الكبرى أن تتحمل العبء الثقيل الذي اسفرت عنه هجرة آلاف السكان ليجد هؤلاء أنفسهم وسط مجتمع جديد غير قابل لاستضافتهم مغايرا لنظم واعراف القرى الريفية، ورغم ان المهاجر نحو المدينة كان يأمل في تحقيق حلمه والحصول على العمل الا ان هذا الحلم سرعان ما تبخر حينما وجد قوافل البطالين قد سبقته في عملية البحث عن عمل دون جدوى.

[1] صاري جيلالي قداش، المرجع السابق، ص 215.

[2] دوباسكو: المغاربة 1950، ط1، المنتصف للطباعة، فرنسا، 1976، ص 79.

رغم ان المدن لم توفر للمهاجرين لا السكن ولا حتى العمل الا انهم واصلوا الهجرة نحو المدن[1]، وبعد ان اصبحت فرص العمل نسبة منعدمة أصبح النازحون يعيشون اوضاع مزرية سيئة للغاية، ليجبر هذا الوضع المهاجرين الى التوجه نحو العمل الحر المعروف بالربح القليل وكذا التوجه الى الأعمال المتروكة والمهملة حتى انه أصبح لا يهمه نوع العمل بقدر ما يهمه أجر ذلك العمل.

كون المهاجرين غير مكونين علميا او مهنيا قلص حظوظهم في الاندماج الاجتماعي الحضري وهذا ما شكل منهم عبئا ثقيلا على المدن غير مرغوب فيهم اطلاقا[2].

لقد خسر المهاجرون الى المدن قسطا كبيرا من قيمتهم الروحية والمادية التي تعود عليها بالأرياف لأن فرنسا لم تقترح لهم اي إطار اجتماعي جديد كبديل لإطارهم الاجتماعي الريفي بالرغم ان سياسة فرنسا الاجتماعية هي التي تسببت في دفع حركة الهجرة نحو المدن[3].

ان مشكلة البطالة لم تكن هي المشكلة الوحيدة التي اعترضت طريق المهاجرين لكن الاخطر من ذلك هو مشكلة الايواء لكونه كانت تعاني منه المدينة قبل الهجرة الريفية نحو المدن.

لم يجد الوافدون الجدد الى المدن أمامهم سوى أنفاق الطرقات ليسكنوها كما انهم صنعوا لهم منازل من القش والقصدير، وامام هذه المساكن تجد الاطفال والعجائز والنساء مصطفون لوقت طويل جائعون ينتظرون الطعام فالعائلات بأكملها كانت تعيش مثل الشعوب البدائية تعاني من البرد والجوع يقابلهم بالضفة الاخرى عمارات ضخمة يسكنها الاوروبيون.

---

[1] الأشرف مصطفي، المرجع سابق، ص 130.

[2] Larnaude. M, op. cit, p 102.

[3] بن شنوح عبد القادر: المرجع السابق، ص 370.

سرعان ما تزايدت البيوت القصديرية بالجزائر بسبب توافد المهاجرين ومثال على ذلك مقاطعة الجزائر العاصمة والتي كانت تشهد توافد كبير للمهاجرين فقد عرفت نموا متواصلا للأحياء القصديرية ففي سنة 1938 كان عدد من يسكن البيوت القصديرية لا يتعدى 4800 شخص وبعد تواصل الهجرة سنة 1954 ارتفع عدد سكان القصدير الى 125000 شخص[1]، وقد كان هؤلاء الناس يعيشون في ظروف مادية قاسية جدا بسبب غياب العدل فالمسلمين لم يعتبروا اطلاقا اصحاب حق شرعي في الحياة عكس المستوطنين.

رغم غياب احصاء رسمي ومضبوط لعدد سكان المسلمين بالأحياء القصديرية الا انه من المؤكد في سنة 1954 تم احصاء أكثر من 52 ألف كوخ قصديري وهي نسبة مرتفعة جدا بسبب الانتقال المتواصل لسكان الارياف نحو المدن، وقد ادت تلك الهجرات المتواصلة نحو المدن الى ضعف الاقتصاد المعيشي للجماهير عبر كامل مناطق البلاد[2].

اما بالنسبة للخدمات الطبية والمنشآت الصحية فان السلطات الاستعمارية لم تهتم بها الا في المراكز الآهلة المعمرين، والدليل على ذلك انه عند اندلاع الثورة النوفمبرية كانت الاغلبية الساحقة لا تعرف الطبيب او المستشفى والمستوصف ولا تستعمل الادوية بل ان التداوي كان يتم عن طريق الاعشاب باختلاف انواعها واللجوء الى العقاقير[3].

رغم ان اغلب المسلمين الذين هاجروا الى المدن كانوا أقرب الى اهم المراكز الصحية بالجزائر لكنهم لم يستفيدوا اطلاقا من العلاج بهذه المراكز الصحية.

ونظرا لتوسع ظاهرة التريف بالمدينة فقد أصبحت الاحياء البسيطة للمسلمين حقلا واسعا لظهور الامراض والاوبئة ارتفعت نسبة الوفيات بسرعة في كل الاحياء القصديرية، كما ان

[1] جاك بريل: المصدر السابق، ص 45.

[2] صاري جيلالي قداش: المرجع السابق، ص 266.

[3] الزوبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص 47.

عاداتهم وتقاليدهم أثرت عليهم سلبا لرفضهم نظم المدن وهو ما عطل عليهم عملية التحضر بحيث اعتبروا العلاج لدى الطبيب الفرنسي الكافر محرما شرعا لسوء فهمهم لتعاليم الاسلام.

ان المهاجرين نحو المدن كانوا في حقيقة الأمر فاقدين لاي تكوين علمي او فني فالريف لم يكن محظوظا في قطاع التربية والتعليم ما عدا بعض الزوايا والتي كانت تمنح دروس بسيطة في الادب والحساب وركزت اهتمامها على تلقين مبادئ الشريعة الإسلامية، وهكذا كان هؤلاء المهاجرين يأملون في اكمال تعليم ابنائهم بالمدن الكبرى لتطور التعلم هناك ووجود مراكز تعليمية ضخمة لكنهم اصطدموا بعراقيل عديدة منعتهم من توفير مقعد دراسي لأحد أبنائهم ولم يعد بإمكانهم حتى ضمان ذلك التعليم الجزئي الذي تلقاه الابناء بالريف فاتجه هؤلاء الاطفال الى الشوارع التي اكتظت بأمثالهم طلبا للغذاء ودفاعا عن مكانهم في أزقة المدن، وسرعان ما اصبح هؤلاء الاطفال باعة للجرائد وماسحي احذية في الوقت الذي كان من المفروض ان يكونوا بالمدارس، وهكذا تبخر حلم الوافد للمدينة في الحصول على العمل والسكن وعلى ان يصبح ابنه في المستقبل طبيبا او معلما من جهة اخرى[1].

وهكذا اصبحت الحالة الاجتماعية للسكان المهاجرين نحو المدن معقدة جدا وأصبح الوافد الى المدينة يمقت عن الوضع المادي الذي آل اليه بعد أن كان يعيش ببساطة في الريف، لكنه من جهة أخرى اخذ يبحث عن الحلول المجدية للخروج من الأزمة التى وقع فيها وأدرك بسرعة كيفية التعامل مع قوانين المدينة، ولكن عندما أحس بوجوده كانت كل الظروف قد هيئت للدخول الى النضال الاجتماعي الذي سرعان ما تحول الى نضال سياسي

[1] تيلون جيرمان: افريقيا تميل نحو المستقبل، ترجمة: هاني أحمد، ط1، المطبعة المركزية الافريقية، المغرب، 1955، ص170.

انساه متاعبه اليومية وازال عنه همومه الاجتماعية ومنحه فرصة التعبير عن ذاته المقهورة والتي كانت غائبة حينما كان بالريف[1].

المبحث الثالث: اسباب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وتطورها:

عرفت الجزائر منذ السنوات الاولى للاحتلال الفرنسي عدة هجرات خارجية كانت نتيجة لأسباب سياسية واخرى عسكرية وبعضها اجتماعية اقتصادية حيث غادرت عدة أسر وقبائل الحدود الجزائرية نحو المغرب الاقصى ومنها من اتجهت نحو تونس وليبيا ولعل القسم الاكبر منها توجه نحو فرنسا.

كان اختيار سكان الجزائر لفرنسا كمحطة استقرارهم بسبب ارتباط النشاط الجزائري الكلي بفرنسا لأسباب استعمارية وسهولة التواصل اللغوي مع الفرنسيين، كما ان فرنسا سهلت هجرة الجزائريين اليها بهدف استغلال اليد العاملة[2].

لقد عرفت فرنسا هجرات جزائرية منذ سنة 1871 وقد استعملتهم كعمال في المناجم ومصانع الحديد وفي سنة 1913 منحت فرنسا تسهيلات للجزائريين الراغبين في الهجرة اليها[3]، ليتجاوز حينها عدد المهاجرين الجزائريين هناك 10000 جزائري، ليتم سنة 1936 اصدار قانون حرية التنقل بحيث يكتفي وجود بطاقة التعريف فقط للراغب في الهجرة نحو فرنسا وذلك بهدف استغلال اليد العاملة أكثر ليبلغ عدد المهاجرين ذروته مع بداية 1945 لأسباب اقتصادية سياسية واخرى اجتماعية.

---

[1] تيلون جيرمان: المصدر السابق، ص 190.

[2] زهراوي الحسين: الجزائر والهجرة الجزائرية في فرنسا، تحقيق: محمد معزوز، كيسري للطباعة، فرنسا، 1985، ص 14.

[3] بلولة الطيب: الجزائريون في فرنسا ومشارتهم في نظال التحرير الوطني، ط1 المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1965، ص 15.

يعتبر السبب الاقتصادي من اهم الاسباب التي دفعت بعجلة الهجرة نحو فرنسا، وذلك بسبب الوضعية المادية المزرية للشعب الجزائري التي خلقها الاحتلال نفسه وكذا فشل سياسة التصنيع وتعطيلها من قبل المستوطنين وجعل من الجزائر ارضا زراعية يتحكم فيه الكولون تابعة للاقتصاد الفرنسي وهذا الشيء الذي جعل من الجزائر بلدا جائعا، واضافة الى هذا فان البطالة كانت تضرب بخيوطها وسط المجتمع الجزائري واصبحت فرص العمل قليلة جدا ان لم نقل منعدمة مما نتج عنه تدني الأجور بالجزائر في حين ان فرنسا كانت تشهد ارتفاعا دائما للأجور خاصة مع وجود نقابات عمالية هناك تدافع عن مصالح العمال والتي كانت غائبة بالجزائر كليا[1].

وهناك دافع اقتصادي مهم دفع بالجزائريين الى الهجرة وهو كبر حجم الاسرة الجزائرية مع عدم قدرتهم على رفع مستواهم الاجتماعي والمالي وذلك نظرا لمدخولهم الضعيف وتعدد مطالب العائلة، ولذلك تحتم على الكثير من الافراد البحث عن عمل اضافي وفي حالة فشلهم فسوف يفكرون في الرحيل الى فرنسا لكسب مرتبات عالية تلبي طلباتهم، كما ان نسب الضرائب وظهور الازمات الاقتصادية سببت برغبتهم في الهجرة[2].

اما الاسباب السياسية للهجرة فهي تلخص في القوانين الاستثنائية التي حطمت امال الشعب الجزائري كاضطهاد الشخصيات المحلية ومنعهم من ممارسة الحياة السياسية وكذا نفيهم خارج الوطن[3]، رغم قانون الجزائر 1947 والذي حاولت فرنسا فيه ايهام الرأي العام بقانون المساواة بين الاوروبيين والجزائريين في الحياة السياسية الا انها كانت الانتخابات

[1] بوحوش عمار: العمال الجزائريون في فرنسا، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 152.
[2] يحي بوعزيز: السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص240.
[3] بوحوش عمار، المرجع السابق، ص155.

التشريعية مزورة كلها لصالح الفرنسيين، وفي مثل هذه الظروف السياسية القاهرة لم يجد الجزائريون امامهم سوى الرحيل نحو بلدان اخرى لضمان الحرية التي افتقدوها[1].

اما ثقافيا فان انتشار الامية وسط الجزائريين ساهم كثيرا في دفع عجلت الهجرة نحو الامام لكونهم حرموا من التعليم بسبب السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر ولهذا فضلوا الرحيل نحو بلدان اخرى للدراسة.

اما السبب العسكري يتمثل اساسا بقانون الخدمة العسكرية واجباريتها ابتداء من عام 1912 الذي تقرر فيه فرض الخدمة دمه العسكرية على جميع الشباب الجزائري، وبعد احتكاك العسكري الجزائري بالشعب الفرنسي وشعوره بقابلية الفرنسيين بهم وكذا انهم لا يتصرفون بجبروت كالأوروبي المقيم بالجزائر والتأثر بهم ساهم في تشجيع الجزائري في الهجرة نحو فرنسا[2].

اما إذا بحثنا عن الاسباب الاجتماعية فهي تتلخص في المشاكل الاجتماعية التي كانت تعترض طريق الشعب الجزائري بالجزائر فلا سكن لائق ولا صحة متطورة ولا عمل موجود ولا تعليم مضمون، بالإضافة الى تدهور كبير لمستوى المعيشة وارتفاع الاسعار دون وجود مداخيل في حين كان الجزائريون يسمعون ان تطور المدن الاوروبية مع كثرة عروض فرص العمل وكل هذا قد دفع الجزائريين في الهجرة نحو الخارج[3].

كما يعتبر العامل الديمغرافي سببا مهما في الهجرة الخارجية فالزيادة السريعة للسكان مع غياب فرص العمل وكثرت نسب المحرومين من الجزائريين جعلت من الحكومة الفرنسية

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص242.

[2] بوحوش عمار، المرجع السابق، ص163.

[3] المرجع نفسه، ص 166.

تتسرع في تطبيق سياسة الباب المفتوح في ميدان الهجرة حتى تزيح عن الجزائر جزءا هاما من نسبها الديموغرافية.

ان هذه الاسباب كلها كانت عوامل متكاملة فيما بينها هيأت ظروف انطلاق الفرد الجزائري نحو فرنسا[1].

منذ سنة 1945 بدأت فرنسا تستعين باليد العاملة أكثر لإعادة بناء اقتصادها وكذا سد حاجيات القطاعات العامة والخاصة، وقد ساهمت المناطق الفقيرة بالجزائر بكثرة في عملية الهجرة.

وقد سجلت في سنة 1953 مقاطعة قسنطينة كأشد المقاطعات مساهمة في الهجرة بحيث سجلت نسبة 60 ٪ من نسب المهاجرين، في حين سجلت مقاطعة الجزائر حوالي 30 ٪، اما منطقة وهران فلم تتعدى بها نسبة الهجرة سوى 10٪ فقط[2].

وفي سنة 1954 تم تسجيل أكثر من 150000 مهاجر نحو فرنسا وقد كانت مقاطعة قسنطينة مسيطرة من حيث الارقام، اذ بلغ عدد مهاجريها حوالي 78000 مهاجر في حين كان عدد مهاجري الجزائر حوالي 52000 مهاجر ومقاطعة وهران في حوالي 17000 مهاجر، اما اراضي الجنوب فكانت اعدادها من حيث المهاجرين ضعيفة حيث لم يتجاوز عدد مهاجريها 3000 مهاجر في السنة[3].

ولقد كان المهاجر الجزائري يختار المناطق التي تشهد تطور صناعي وتعرف مشاريع تنموية اقتصادية في فرنسا، وقد كانت تختار هذه المناطق لما كانت تعرضه من مناصب

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 212.
[2] جاك بريل، المصدر السابق، ص 75.
[3] المصدر نفسه، ص82.

شغل اضافة الى المناجم التي كانت تقدم فرص كثيرة للعمل، كما ان سياسة فرنسا في توزيع المهاجرين في اراضيها كانت تتم حسب احتياجات كل منطقة.

التوزيع الكمي للمهاجرين الجزائريين بالتراب الفرنسي كان يختلف من منطقة لأخرى حسب ظروف فرنسا الاقتصادية وحسب ظروف المهاجرين الجزائريين أنفسهم[1]، وكان التوزيع المهني للمهاجرين يخضع عمليا لظروف مهنية فالغالبية العظمى من المهاجرين الى فرنسا كانوا فلاحين لم يسبق لهم وان تخصصوا في مهن صناعية بالمدن الكبرى بالجزائر، ولذلك كانت تعرض عليهم اعمالا شاقة في المصانع والمناجم والطرقات وبعضهم كان يؤخذ للعمل في مناطق زراعية بغرب فرنسا[2].

المبحث الرابع: المشاكل المادية والاجتماعية للمهاجرين الجزائريين بفرنسا:

1- مشكلة العمل:

لم يكن الجزائري الذي رحل الى فرنسا قصد تحسين ظروف حياته المادية والاجتماعية يتوقع اطلاقا بان احواله ستعرف تدهورا خطيرا، ويمكن ان نلاحظ ان اغلب المهاجرين الجزائريين الذين رحلوا الى فرنسا دون عقد عمل والذي كان يمنح من طرف الديوان الوطني للهجرة لم يكن لهم الحق في العمل الا لبعض منهم بحيث مارسو المهن الشاقة والخطيرة فقط ودون تأمين لكونهم يعملون دون وثائق رسمية، وقد جاء في تصريح لوزارة الداخلية بتاريخ افريل 1949 ان عدد البطالين القادمين من الجزائر اكثر من 75 الف جزائري وقد اتضح حينها ان نسبة 70 ٪ من المسجلين في كشوف العاطلين عن العمل كانوا جزائريين من بين المهاجرين القادمين من شمال افريقيا[3].

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 226

[2] اردينولد: مشكلة التوظيف، ترجمة: أحمد سعيد، ط1، نانس للطباعة، فرنسا، 1960، ص 124.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 220.

ومع تطور نسب البطالة في وسط العمال المهاجرين وخوفا من تحول سلوك البطالين الى العدوانية والعنف قامت بعض المؤسسات الفرنسية بعملية استبدال العمال الاسرى الالمان بالعمال المهاجرين وذلك بعد المعاهدة التي فرضت تحرير كل أسرى الحرب الالمانيين من طرف هيئة حقوق الانسان والامم المتحدة.

ورغم هذه العملية فان نسبة البطالة قد بقيت تشهد تزايدا سنة بعد اخرى، كما ان الحكومة الفرنسية قد سلكت سلوكا عنصريا مميزا ضد العمال المغاربة عامة والقادمين من الجزائر خاصة، فقد اعتمدت على فكرة عربي ام غير عربي في إطار منح الوظائف حيث كانت اغلب الوظائف تسلم بالدرجة الأولى الى الوافدين من منطقة القبائل بالجزائر وكانوا يفضلونهم على العرب[1].

العامل الجزائري كان يتحمل الكثير في سبيل ارضاء رب العمل لأنه كان يدرك جيدا بانه سيكون اول المسرحين في حالة الاستغناء عن بعض العمال لكون المؤسسات الفرنسية اعتمدت على التمييز والعنصرية في التوظيف وقد كانت تفضل العمال البلجيكيون وعمال سويسرا وايطاليا واليونان على العمال العرب[2].

والواقع ان السبب الرئيسي الذي ادى الى تطور نسبة البطالة في وسط المهاجرين الجزائريين كان يعود الى سوء سياسة الحكومة الفرنسية في استغلال اليد العاملة الجزائرية وتوزيعهم الفوضوي على المناطق المحتاجة دون تخطيط مسبق، وقد كان العامل الجزائري هو الذي يدفع ثمن هذه الفوضى، بالإضافة التكوين المهني لكوني كان فلاحا بسيطا بالجزائر ولم تسمح له الظروف بالتكوين المهني بالجزائر وهو الشيء الذي عرقله في

[1] اردينولد، المرجع السابق، ص 172.

[2] بن شنوح عبد اللطيف، المرجع السابق، ص350.

الحصول على عمل دائم[1]، وهذا ما جعل منه غير مرغوب فيه ليتم فيما بعد رفض طلبه وتسريحه نحو البطالة او تعرض عليه اشغالا خطيرة ومهملة من قبل الاخرين.

وكنتيجة لذلك فان المهاجرين الجزائريين كانوا كثيرون في القطاعات الأقل اجرا والتي تركها الفرنسيين مثل ورشات البناء والحفر والمناجم.....[2]، والأخطر من ذلك فقد تعرضوا الى معاملة عنصرية تميزت بالقساوة كما فرض عليهم العمل من 12 الى 14 ساعة يوميا مقابل اجر زهيد في ي حين كان العامل الفرنسي لا يعمل سوى 8 ساعات[3].

لقد كانت مأساة العامل الجزائري تمتد حتى الى فرنسا التي قصدها وهو يأمل ان يعوض السنين التي اضاعها بالجزائر وكانت عملية البحث عن العمل تستغرق فترة طويلة وعندما يجد هذا العمل الذي لم تكن تتوفر فيه أدني الشروط الصحية بالإضافة الى هذا انه في حالة تراجع سوق العمل يكون الجزائري اول من يسرح من المصنع دون عذر لائق ولم يكن اغلبهم مأمنا في العمل كما انه ليس له الحق في اي عطلة مرضية[4].

2- مشكلة الإيواء:

كانت أخطر مشكلة واجهها المهاجرون الجزائريون بفرنسا هي مشكلة ايجاد مأوى لهم يقيهم برد الشتاء، وهذه المشكلة كانت تخص جميع المهاجرين فأكثرهم كان يقضي الليل في شوارع المدن الفرنسية او تحت جذورها، وقد أعلن رئيس مكتب الخدمات الاجتماعية لإفريقيا الشمالية سنة 1945 ان هناك 5 الاف من ابناء افريقيا الشمالية بدون مأوى في منطقة باريس لوحدها[5]، وطبعا فان المشكلة كانت منتشرة بكل المدن الفرنسية.

---

[1] جون بلانشارد: حقائق عن مشاكل الجزائريين، المنتصف للطباعة، فرنسا، 1955، ص55.

[2] المصدر نفسه، ص 67.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص58.

[4] المرجع نفسه، ص 70.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص 222.

اضطر أكثر العمال الى انشاء احياء قصديرية لا تتوفر فيها أدني الشروط الصحية مثلها مثل تلك الاحياء التي كانوا يسكنوها في الجزائر، لقد كان من يملك سريرا امام شتاء باريس فهو يملك السعادة كلها، وقد كانوا يتعرضون الى المضايقات والمداهمات بصفة دائمة من طرف البوليس الفرنسي والهدف من هذا هو جعل العامل الجزائري يعيش في قلق دائم[1].

في عام 1950 وصل عدد الذين سمح لهم ارباب العمل بالسكن في مخازن وسكنات مقبولة حوالي 40٪ من بين العمال الجزائريين المتواجدين بفرنسا، ورغم هذا لم تحل المشكلة كليا لكون عدد المهاجرين الجزائريين الذين بقوا يعانون من مشكلة الايواء كان مرتفعا كثيرا وحتى الذين كان لهم مساكن دائمة لم يكن حالهم أحسن من الذين لا يملكون مأوى فأغلبهم كانوا يعيشون في الاقبية تحت المنازل وليس لها منافذ للتهوية[2]، هذا كان في باريس اما الاقاليم الاخرى فكانت الحالة اسوء بكثير.

حتى وان تمكن بعض العمال من ايجاد مأوى مقبول لهم فان ذلك سيضيف لهم مشكلا اخر وهو اجر هذا المأوى شهريا والذي سيؤثر سلبا على ميزانية هذا العامل خاصة وانه مجبر على ارسال بعض من اجره البسيط الى الجزائر لإعالة العائلة المتروكة في وطنه الاصلي، والملاحظة الاخرى هي ان السياسة الفرنسية قد حاولت حشر الجزائريين في مراكز ضخمة ومهملة صحيا حتى تتمكن من جمع الجزائريين فيها وتسهل لهم عملية مراقبتهم وتحول بينهم وبين التشكيلات السياسية الجزائرية التي كانت تنشط بفرنسا بهدف تنشيط الحركة الوطنية الجزائرية مثل الجمعيات.

[1] بريستير ايفه، المصدر السابق، ص 61.

[2] زهراوي الحسين، المرجع السابق، ص 85.

3- الوضع الصحي للمهاجرين الجزائريين:

كانت السلطات الفرنسية تقوم بمراقبة طبية صارمة على كل مهاجر جزائري يتقدم بطلب الحصول على تأشيرة الهجرة وهذه المراقبة تؤكد لنا عدم تسامح فرنسا مع كل جزائري يحمل اعراض المرض وخاصة إذا كان هذا المرض معديا وهذا امر طبيعي، لكننا نلاحظ بأن اغلب الذين هاجروا الى فرنسا قصد العمل والذين اثبتت الفحوصات سلامتهم سرعان ما يصابون بأمراض خطيرة تودي بحياتهم بعد اقامة قصيرة بفرنسا وهذا ما يجعلنا نتساءل من اين جاءت هذه الامراض؟

في المنطقة الباريسية اين توجد اغلب المدن القصديرية كان المستوى المعيشي للمهاجرين متدهورا كما انه لم يكن مستوى العلاقات الاجتماعية أحسن منه[1]، وهو الشيء الذي أثر على صحة المهاجرين زيادة على ظروف العمل الصعبة ونوعية العمل اضافة الى وضعية السكن وسوء التغذية وتغير المناخ.

كان مرض السل الداء رقم واحد الذي عرف انتشارا واسعا وسط المهاجرين الجزائريين بسبب شروط المعيشة المتردية، فالنظام الغذائي الذي كان متبعا بالجزائر والمعتمد على البقول والحشائش استبدل بغذاء محضر كيميائيا اضافة الى الكحول[2]، واثر انعدام السكن المناسب سلبا على صحة العمال المهاجرين وفي هذا الاطار تشير وزارة الصحة الفرنسية ان عدد العمال المهاجرين الجزائريين الذين اصيبوا بمرض السل او امراض اخرى كان مرتفعا جدا وسط المهاجرين الذين يقطنون الاكواخ القصديرية[3]، كما ان ازدحام عدد كبير من المهاجرين في نفس الغرفة وهذا الشيء الذي يساعد عملية انتقال العدوى.

---

[1] لوندري برينيان: الحياة الاجتماعية في الاحياء الفقيرة للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، ترجمة: رابح اسطنبولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 514.

[2] المرجع نفسه، ص525.

[3] بوحوش عمار: المرجع السابق، ص 178.

لقد كان مرض السل يحصد مئات الارواح سنويا بفرنسا وقد كان للمهاجرين نصيب مرتفع في نسبة الوفيات ففي سنة 1949 كان أكثر من 800 جزائري تحت العلاج من السل[1].

وقد خلف مرض الزهري في وسط المهاجرين الجزائريين ضحايا كثيرون نتيجة الاتصالات الجنسية الطائشة والمعاشرة الغير شرعية لنساء الشوارع بفرنسا تحت تأثير بعدهم عن زوجاتهم في المهجر، فحوالي 98 ٪ من المصابين بهذا المرض سببه العلاقات الغير شرعية وقد كان عدد المصابين بهذا المرض مرتفعا جدا حتى أصبح الجزائريون يطلقون عليه المرض الفرنجي لأنهم لم يعرفوه الا على يد الفرنسيين[2].

ان الظروف الصعبة التي كان يعيشها العامل الجزائري في فرنسا مزرية لدرجة ان العامل الجزائري كان يصاب بمرض الربو بعد سنتين او ثلاثة فقط من وصوله الى فرنسا وهذا يعني انه مرض غير وافد سببته الظروف المعيشية القاسية التي تعرض لها العامل في المهجر[3].

والواقع ان المهاجر الجزائري وان استطاع الحصول على عمل بفرنسا واستطاع تحسين وضعه المادي فانه سيقع في قبضة الامراض الخطيرة والتي كانت تختاره دون عمال الاخرين بفرنسا لا لشيء سوى لظروف معيشته القاسية بالمقارنة مع ظروف معيشة العمال الاوروبيين الآخرين بفرنسا.

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 234.

[2] المرجع نفسه، ص 235.

[3] بريستير ايفه، المصدر السابق، ص 59.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد عرفت هذه الفترة المدروسة تحولات عميقة في البنيات الاجتماعية والتركيبة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري، وقد اوجدت هذه التحولات حاجزا منيعا بين الاوربيين والجزائريين لا يمكن زعزعته كما اثبتت ان امكانية التعايش بين الشعبين قد اضحت مستحيلة فالجزائر التي كانت تنمو ديمغرافيا كانت حركتها الاجتماعية والاقتصادية بطيئة جدا كما انها كانت تشهد جملة اخرى من المشاكل التي استعص حلها، وقد توصلنا من خلال هذه المذكرة الى عدة نتائج اهمها :

* ان الزيادة الديمغرافية التي كانت تعرفها الجزائر خلال الفترة المدروسة اعتبرت احدى اعلى الزيادات الطبيعية في العالم وكنتيجة لذلك فقد أحس الجزائريون بقوتهم من ناحية الأرقام وشعروا بقدرتهم في السيطرة على الاوضاع في الجزائر وتكسير سلطة الاوربيين، مما خلق صراعا اجتماعيا بين طبقة الجزائريين وبين اقلية اوربية ضعيفة ديمغرافيا تملك مفاتيح السلطة الفعلية.

* شهدت الجزائر في هذه الفترة ارتفاعا مضطردا في نسب المواليد كما شهدت في الوقت نفسه تسارعا كبيرا في نسب الوفيات، وقد حدث هذه الظاهرة المتناقضة بسبب حرمان اغلب العائلات الجزائرية من امكانيات الطب الحديث، زيادة على صفة الجزائريين المتميزة بكثرة الانجاب خوفا من وفاة اغلب ابنائهم لتدهور الشروط الصحية بالجزائر .

* بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه الجزائريون على الاقل تحسين اوضاعهم تفاجؤوا بتدني كبير في مستويات معيشتهم وتدهور خطير في اوضاعهم، وحينها أدركوا بان حلمهم في تعليم اولادهم ودخولهم الجامعات لن يتحقق، وتبين لهم بأن فرنسا هي المسؤولة عن وضعيتهم المأساوية وليس كما اعتقدوا من قبل بأنه قضاء من عند الله بسبب تخليهم عن تعاليم الشريعة الاسلامية .

* حدث اضطراب كبير في سوق اليد العاملة لم تشهده الجزائر من قبل، بحيث انتشرت البطالة والمضاربة وظاهرة السوق السوداء واصبحت قوافل البطالين تشهد انضمام الالاف اليها يوميا عكس المستوطنين الذين عاشوا رفاهية المجتمع الفرنسي بفرنسا .

* استطاعت المرأة الجزائرية ولأول مرة في تاريخها الحديث اقتحام عالم الشغل الى جانب الرجل وخاصة في المراكز الحضرية بعد ان كانت غائبة عنه قبل تلك الفترة بحيث عملت في مصانع المصبرات وتعليب السمك ومصانع الاحذية وغيرها، لتنطلق بعدها نحو عالم المقاومة السياسية وانخراطها في الجمعيات الثقافية والاجتماعية .

* فشلت السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر فشلا كبيرا حيث ان فرنسا التي فتحت ابواب مدارسها وجامعاتها لبعض الجزائريين كانت تتوقع السيطرة عليهم وفق اهوائها لتوجيههم ضد الجزائريين، غير ان البعض منهم أصبح من رواد الحركة الوطنية وبعضهم الاخر اتجه نحو الصحافة والكتابة الادبية بلغة المستعمر وضد الفكر الاستعماري، والبعض تكونوا في مجال الطب والتحقوا بعدها بالثورة .

ونؤكد من جهة اخرى هذا الفشل باعتبار ان هذه المدارس الفرنسية طيلة أكثر من 100 سنة كونت سوى بعض الاطباء، الصيادلة، قضاة، معلمون ... الخ، واكثرية هؤلاء تخرجوا بفضل امكانياتهم المادية والخاصة، فيما نجحت في المقابل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في تكوين عشرات المئات من المثقفين الذين قادوا النضال الثوري وذلك خلال فترة زمنية قصيرة لم تتجاوز 23 سنة فقط أي من سنة 1931 الى سنة 1954 وبوسائل مادية قليلة .

* كانت هجرة سكان الجزائر نحو فرنسا لأسباب تاريخية كما انها كانت فرصة لهؤلاء الاطلاع على اوجه الحضارة الاوربية ومصادر الفكر التحرري بها، وهناك اكتشف هؤلاء مدى تباين واختلاف الفكر الاوربي بفرنسا عن الفكر العنصري الذي تميز به المعمرين

بالجزائر، كما انه استطاع هؤلاء المهاجرين الانخراط في الجمعيات الثقافية والسياسية الفرنسية ثم انفصلوا عنها وأسسوا منظمات وجمعيات ونجحو فيها بكسب أنصار للقضية الجزائرية بفضل الجرائد والصحف التي كانت تصدر بفرنسا وكانت تلك بداية لعرض القضية الجزائرية على الشعب الاوربي .

وخلاصة القول يمكن ان نعتبر بان الاوضاع الاجتماعية بكل ما عرفته من تحولات في البنية الاجتماعية وفي الفكر والنظم التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة بكل سلبياتها وايجابياتها كانت عاملا من العوامل الاساسية التي فجرت الثورة النوفمبرية ضد المستدمر الفرنسي .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1) ابن العقون: الكفاح القومي والسياسي 1947 – 1954، الطبعة الاولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

2) اردينولد: مشكلة التوظيف، ترجمة: احمد سعيد، الطبعة الاولى، نانس للطباعة، فرنسا، 1960

3) الاشرف مصطفى: الجزائر الامة و المجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، الطبعة الاولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983

4) اندري نوشي: ولادة القومية الجزائرية 1914– 1954، ترجمة: مصطفى اسطنبولي، الطبعة الاولى، المنتصف للطباعة، فرنسا، 1962

5) بروند باسكويه: مشكلة السكن في الجزائر، الطبعة الاولى، المطبعة المركزية الافريقية، مكناس، المغرب، 1948

6) بريستير ايفه: في الجزائر يتكلم السلاح: نضال الشعب من اجل التحرير، ترجمة: عبد الله كحيل، الطبعة الاولى، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989

7) تيلون جيرمان: افريقيا تميل نحو المستقبل، ترجمة: هاني احمد، الطبعة الاولى، المطبعة المركزية الافريقية، المغرب، 1955

8) جاك بريل: دراسة ديمغرافية للشعب الجزائري، الطباعة الوطنية للنشر، باريس، فرنسا، 1957

9) جوليان شارل اندري: افريقيا الشمالية تسير، ترجمة: المنجي سليم، الطبعة الاولى، الدار التونسية للطباعة، تونس، 1976

10) جون بلانشارد: حقائق عن مشاكل الجزائريين، المنتصف للطباعة، فرنسا، 1955

11) دباش جميلة: المسلمون الجزائريون والتعليم، الطبعة الاولى، تشاراس للطباعة، فرنسا، 1950

قائمة المراجع:

1) الابراهيمي احمد طالب: من تصفية الاستعمار الى الثورة الثقافية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

2) اندري برنيان: الحياة الاجتماعية في الاحياء الفقيرة للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، ترجمة: رابح اسطنبولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

3) بلولة طيب: الجزائريون في فرنسا ومشاركتهم في نضال التحرير الوطني، الطبعة الاولى، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1965.

4) بن دياب عبد الرحيم طالب: الاحداث والحركات الاجتماعية والسياسية في الجزائر، الطبعة الاولى، المطبعة المركزية، الجزائر، 1983.

5) بوحوش عمار: العمال الجزائريون في فرنسا، الطبعة الاولى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

6) بوعزيز يحيى: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، الطبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

7) بوعزيز يحيى: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1958.

8) تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الوطنية 1939- 1956، الطبعة الاولى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

9) جغلول عبد القادر: المرأة الجزائرية، ترجمة: سليم قسطون، الطبعة الاولى، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.

10) جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة: عباس فيصل، الطبعة الثانية، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1962.

11) حربي محمد: الحرب في الجزائر 1954، الطبعة الاولى، كومبليكس للنشر، بلجيكا، 1984.

12) دوباسكو: المغاربة 1950، الطبعة الاولى، المنتصف للطباعة، فرنسا، 1976.

13) الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الاول، الطبعة الاولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

14) زهراوي الحسين: الجزائر و الهجرة الجزائرية في فرنسا، تحقيق: محمد معزوز، كيرسي للطباعة، فرنسا، 1985.

15) صاري جيلالي قداش: نزع ملكية الفلاحين، الطبعة الاولى، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1975.

16) عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900، الطبعة الاولى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

17) عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة: جوزيف عبد الله، الطبعة الاولى، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.

18) العنتري محمد صالح :مجاعات قسنطينة، تحقيق: رابح بونار: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

19) مرابط فضيلة: المرأة الجزائرية والجزائريون، الطبعة الثالثة، الدار الفرنسية للنشر، باريس، فرنسا، 1969.

20) مصطفى خياطي: الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 2014.

21) هاني احمد: الاستعمار الزراعي والتخلف في الجزائر، الطبعة الاولى، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1982.

قائمة المقالات:

1) ابو قاسم سعد الله: كلمة الطلبة الجزائريين بالقاهرة في ذكرى الثالثة للثورة، مقال بمجلة الثقافة، العدد 83، اكتوبر 1984، الجزائر.

2) اكرم بوجمعة: اوضاع الجزائر مع مطلع القرن 20، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية و الانسانية، العدد 28، افريل 2016، الجزائر.

3) بن شنوح عبد اللطيف: سياسة فرنسا تجاه العمال الجزائريين، مقال عن حدود تطور الراسمالية 1830 – 1962، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مارس 1976، الجزائر.

4) بوحوش عمار: سياسة الادماج ومصادرة الاراضي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، المجلة التاريخية المغربية للعهد الحديث والمعاصر، العدد 12، جويلية 1978، تونس.

5) تركي رابح: وضعية النساء والفتيات الجزائريات في التعليم في عهد الاستقلال وبعد الاستقلال، مجلة الثقافة، العدد 84، ديسمبر 1984، الجزائر.

6) طويلي محمد: الملتقى الدولي حول اصدقاء الثورة الجزائرية 1954– 1962، المجلة الثقافية، العدد 91، فيفري 1986، الجزائر.

7) ماجن عبد القادر: النظام الصحي في الجزائر، مجلة اول نوفمبر، العدد 102، مارس 1989، الجزائر.

8) هلال عمار: كيف انطلقت الثورة في الاوراس، مجلة الثقافة، العدد 84، نوفمبر 1984، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع الاجنبية:

1) Albertini, Marcais: prigent: Lafrique du nord français sans lhistoir, edition achate Lyon, France, 1949.

2) ALGERIE : quelques aspectes de problem écomomiques et sociaux, editée sur linstruction du Robert LA cost, imprimerre official, Alger, 1956.

3) Gendarme. Reme: Lecomomie de lalgerie sous, developpment et politique de croissance, 1 er edition les coprims, Paris, France, 1960.
4) JEANSON : lalgerie hor LA loi, 2 ems edition du seuil, Paris, France, 1955
5) LAFFONT PURRE : histoir de LA France en Algeria, 1 er edition, libraire plon, Paris, France, 1950.
6) LARNAUDE, MARCEL : ALGERIE, 1 er edition, edition barger levrault, France, 1950.
7) YAHIAOUI FADILA : Roman et societe colomial dans lalgerie de lanter deux yerre, 1 er edition, edition GAM, bruxelles, belgequie, 1985.